الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى
دراسة تقـييمية فى ضوء حربى
الخليج الأولى والثانية

د. ليلى أمين مرسى*

مثلت منطقة الخليج بحكم أهميتها الاستراتيجية المحور الرئيسى للصراع بين القوتين الأمريكية والسوفيتية فى ظل النسق العالمى ثنائى القوى القطبيه. بل لقد تفوقت المنطقة على اوروبا نفسها فى درجة التأثير على ميزان القوة العالمى ويمكن القول ، وبلا تحفظ، أن تأمين موارد الغرب من بترول الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، مثل الهدف الاستراتيجى الأول فى كل أشكال التخطيط السياسى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين للمنطقة فى مواجهة تحديات القوة السوفيتية المتاخمة(١). ومن ناحية أخرى فان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج ترجع إلى سيطرتها على طرق الملاحة البحرية الدولية بين الشرق والغرب عبر مضيق هرمز الذى تعبره ناقلات البترول إلى موانى غرب أوروبا والولايات المتحده واليابان - أضف إلى ذلك ان منطقة الخليج تدخل فى محيط أكبر تشمل المحيط الهندى والأقطار المطلة عليه، كما تتضمن الأقطار الاسيوية المجاوره للأتحاد السوفيتى مثل إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا(٢).

تلك العوامل كافية فى حد ذاتها ليصبح أمن الخليج فى التصور الأمريكى من أمن الولايات المتحدة الأمريكية ذاته(٣). ومن هنا فالتحرك الأمريكى تجاه المنطقة أنطلق من مفهوم «فراغ القوة» الذى ينبنى على تصور

---

* استاذ العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

الواقع الأقليمى من منطلق الفراغ العسكرى البحت وما يمكن أن يؤدى إليه من مضاعفات أمنية وتأثيرات سلبية على معدلات التوازن العالمى. وبمعنى آخر، فان منطقة الخليج بكل ما تحوية من أمكانات بترولية هى محور رئيسى فى صراع عالمى مع السوفيت[٤]، فى الوقت الذى لا تملك فيه دول المنطقة بذاتها أى مقدرة فعالة على الدفاع عن أمنها وبالتالى فان كل ما تحتاج إليه هو الحماية التي يمكن أن تأتيها تحت مظلة القوة العسكرية الأمريكية بقدرتها الهائلة على ردع السوفيت. وعلى هذا الأساس فتحرك الولايات المتحدة تجاه المنطقة تم تحت مظلة دعاوى «الأمن» و«الأحتواء» و«الردع»[٥].

أما دول الخليج والتى وجدت نفسها واقعة فى بؤرة هذا الصراع بين القطبيين وبحكم مكانتها فى علاقات القوى فقد تراوحت مواقفها وردود أفعالها بين الحياد وبين الانحياز الصريح أو المقنع للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الحرب العراقية الإيرانية وأحتمالات تأثير تلك الحرب على مستقبل المنطقة بشكل عام من ناحية والغزو السوفيتى لأفغانستان من ناحية أخرى كانت كفيلة بدفع الدول الخليجية إلى البحث عن أمنها الأقليمى فى أطار مجلس للتعاون يضم الست دول الخليجية الغنية.

وإذا ما كان قصر الفترة الزمنيه لمجلس التعاون الخليجى وحداثة تجربة التعاون السياسى والاقتصادى لا تسمحان بتقويم إنجازات المجلس ومدى تقدمه فى تحقيق الأهداف التى قام من أجلها الا أن بروز العديد من المتغيرات ومن أهمها أزمة الخليج الثانية وحربها تدعونا إلى تقويم دور المجلس فى مواجهة التحديات الأمنية وتوفير الحماية الذاتية لدول المنطقة.

ويهدف هذا البحث على وجه التحديد إلى تقييم الدور الأمنى لمجلس

التعاون الخليجى فى ضوء حربى الخليج الأولى والثانية والتكهن بالمدى الذى يمكن للمجلس أن يكون قوة رادعة لأى عدوان خارجى يهدد أمن أى دولة من دولة.

السياق الاقليمى والدولى لنشأة مجلس التعاون الخليجى:

يتفق المحللون السياسيون على أن كل من التدخل السوفيتى فى أفغانستان عام ١٩٧٩ والثورة الإيرانية فى نفس العام كان لهما أكبر الأثر فى التغير الذى طرأ على تصورات الدول المعنية بأمن الخليج.

فالتدخل السوفيتى فى أفغانستان يعتبر من أهم التطورات الدولية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية – ذلك التدخل الذى كان يمثل بداية التواجد العسكرى المباشر للسوفيت فى دولة خارج حلف وارسو. فلقد أظهر التدخل السوفيتى أن الهدف المباشر له هو أدخال أفغانستان فى منطقة النفوذ السوفيتى[٦] وهى التى لا تبعد عن منطقة الخليج سوى خمسمائة كيلو متر تقريباً وتشكل مع اليمن كما كماشه محكمة على منطقة الخليج وجنوبى غرب اسيا والجزء الشمالى الشرقى من المحيط الهندى[٧].

ولعل من العوامل التى أكسبت التدخل السوفيتى فى أفغانستان قيمة مضاعفة فى التصور الأمريكى هو قيام الثورة فى إيران، مما كان يعنى انهيار الركيزة الأساسية وصمام الأمان لحماية المصالح الأمريكية فى الخليج. فإيران إلى جانب السعودية مثلتا سند الاستراتيجية الأمريكية فى تحقيق أمن المنطقة وأبعادها عن النفوذ السوفيتى، حيث أعدت إيران للدور العسكرى الرادع بينما أعدت السعودية لممارسة النفوذ السياسى على وجة الخصوص وبحيث أصبحا تدريجياً عنصرى الأستقرار الرئيسيين فى المنطقة[٨].

فسقوط الشاه الحليف الثابت والقوى وتخليه عن لعب دور الشرطى فى خدمة المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية، جعل من ميزان القوة الأقليمى فى غير صالح الأخيرة[٩]. وبمعنى آخر فمن منظور حسابات الربح والخسارة كان التغير إيجابياً لمصلحة الاتحاد السوفيتى فى صراعه مع الغرب للسيطرة على المنطقة[١٠].

وقد اعتبر التدخل السوفيتى فى سياق هذه الظروف، من وجهة النظر الأمريكية بمثابة خطوة يخطوها السوفيت بأتجاه الخليج[١١] فمنطقة الخليج هى باستمرار فى صلب مخططات الكرملين واحد الأهداف الاستراتيجية السوفيتيه فى صراعه السياسى مع العالم الغربى. فإلى جانب أحلام التوسع والسيطرة السوفيتية التى كانت تتلخص فى الماضى فى الوصول إلى المياه الدافئة أصبح هناك بعد جديد هو البترول[١٢].

وتأسيساً على هذا التصور فقد عولج حدث الغزو السوفيتى لأفغانستان من قبل الإدارة الأمريكية باعتبار أنه أطار لاستراتيجية هجومية خطط لها الاتحاد السوفيتى بهدف تغيير معادلات القوة الدولية، وانه لن يتوقف عند حدود أفغانستان، فالأخيرة هى مجرد مؤشر على السياسة التوسعية الجديدة التى بدأ ينتهجها السوفيت فى المنطقة.

ولأن المسئولين الأمريكيين كانوا مقتنعين بأن غزو أفغانستان هو جزء من خطة سوفيتية للوصول إلى الخليج فقد كان الموقف الأمريكى حازماً وظهر فى شكل مجموعة من المبادئ التى تبنتها إدارة الرئيس جيمى كارتر وعرفت «بمبدأ كارتر».

أن «مبدأ كارتر» هو باختصار دعوة إلى تكثيف التواجد العسكرى

الأمريكى المباشر فى المنطقة وإعادة صياغة أوضاع المنطقة والتخطيط لمستقبلها بما ينسجم واحتياجات الأمن القومى الأمريكى(١٣). وقد عبر كارتر عن تصوره للدور الجديد الذى يجب أن تلعبه أمريكا فى المنطقة فى خطاب ألقاه فى يناير ١٩٨٠ تناول فيه دوافع الغزو السوفيتى لأفغانستان وأبعاده موضحاً أنعكاساته على المصالح الأمريكية فى المنطقة فقال: «أننا نجابه أحد التحديات الأكثر خطورة فى تاريخ أمتنا أن الأقليم الذى بات يتهدده الآن التواجد العسكرى السوفيتى فى أفغانستان يتمتع بأهمية استراتيجية تنبع من كونه يحتوى على ثلثى الصادرات العالمية من البترول. والمحاولات السوفيتية للسيطرة على أفغانستان أقتربت بالقوة العسكرية للاتحاد السوفيتى إلى مسافة ثلاثمائة ميل فقط من المحيط الهندى وعلى مقربة من مضيق هرمز الذى تعبر منه معظم صادرات منطقة الخليج من البترول. أن التهديد العسكرى النابع من محاولة الاتحاد السوفيتى تثبيت سيطرته على هذا الموقع الاستراتيجية يشكل تهديداً ساحقاً لحركة النقل الحرة لبترول الشرق الأوسط. أن أى محاولة تقوم بها قوة خارجية لضمان مراقبة منطقة الخليج ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها استخدام القوة»(١٤).

فقد دلل هذا الخطاب على إعادة تقييم الرئيس كارتر للاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج وأصبح واضحاً أنه مستعد لإستخدام القوة المسلحة فاستناداً إلى مبدأ كارتر نصبت الولايات المتحدة نفسها زعيم لحماية مصالح العالم الحر، وأعطت لنفسها حقاً فى حماية مصادر النفط ضد الخطر الشيوعى حتى لو استدعى ذلك التدخل العسكرى السافر أى أن مبدأ كارتر أدخل الخليج العربى ضمن دائرة الأمن الغربى بصفة أصيله. وقد عمل

الرئيس كارتر فعلاً على تجسيد أفكاره من خلال سياسة متعددة الأبعاد تمثلت فى:

أولاً: تعزيز الوجود العسكرى المباشر فى الخليج وذلك عن طريق اتباع استراتيجية بحرية جديدة فى المحيط الهندى والبحر العربى.

ثانياً: إنشاء قوة للأنتشار السريع تتوافر لها القدرة على الحركة السريعة المؤثرة إذا ما تعرضت مصالح أمريكا للخطر(١٥).

ثالثاً: الحصول على قواعد عسكرية فى المنطقة بغرض التسهيلات العسكرية.

وقد تم فعلاً إنشاء أسطول خامس مكون من ٣٥ وحده بحرية و١٨٠ طائرة و١٢٥ الف جندى ويزيد فى حجمه عن حجم القوات البحرية السوفيتية المتواجدة فى المحيط الهندى. بالإضافة إلى ذلك تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد أيضاً على القوات البريطانية والأسترالية والفرنسية المرابطة عند مداخل مضيق هرمز.

وإلى جانب ذلك عملت الإدارة الأمريكية على الحصول على قواعد وتسهيلات بحرية وجوية فى مصر والصومال وكينيا وعمان والبحرين(١٦). فالولايات المتحدة بحصولها على مثل هذه التسهيلات يمكنها أن تعوض ما فقدته من نفوذ فى إيران بعد قيام الثورة لما لتلك المناطق من قيمة استراتيجية عالية. فأهم القواعد العسكرية الأمريكية فى عمان هى القاعدة الجوية فى جزيرة مصيره والتى لا تبعد عن مضيق هرمز أكثر من ٤٠٠ ميل فقط وقد تم تخصيص مبلغ ٧٧٨,٥ مليون دولار لتحسين وإنشاء مرافق الطيران لقوة التدخل السريع وتطويره وترميم المنشآت العسكرية العمانية وذلك من ميزانية الدفاع الأمريكية(١٧).

بالإضافة إلى ذلك فزيادة الوجود الأمريكى فى منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذى تحقق بالحصول على تسهيلات عسكرية من دول المنطقة - الصومال وكينيا ومصر - أضاف قيمة للأستراتيجية الأمريكية. فهذه المنطقة تشكل الجزء الجنوبى الغربى من منطقة إنتاج وتصدير البترول بل تشكل الحزام الغربى وقناة الاتصال بين منطقة الخليج والبحر المتوسط والغرب فيما يتعلق بنقل البترول خاصة، ومن ثم فان ضمان وسلامة ناقلات البترول فى هذه المنطقة، بل والسعى نحو عدم تعريض دول المنطقة لأية تهديدات من الجنوب حيث اليمن الجنوبى منطقة النفوذ السوفيتى فى ذلك الوقت، جعل واضع السياسة الأمريكية يسارع بزيادة الوجود الأمريكى فى المنطقة[١٨].

وخلاصة القول أن تعزيز القدرة العسكرية والوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج هدف إلى تحقيق أمرين: فالولايات المتحدة أرادت من خلال التواجد العسكرى المباشر فى الخليج إعادة صياغة التوازن الأقليمى السابق الذى اختل بسقوط الشاه وخروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكى، كما أنها عملت على الحفاظ على الوجود السياسى الأمريكى فى المنطقة من خلال ضمان استقرار الأنظمة الحليفه وذلك بكسب الدول الخليجية وأقناعها بان الولايات المتحدة لن تسمح بتكرار أحداث إيران، وستعمل ما فى واسعها للحفاظ على الأمن والأستقرار الأقليمى. فسقوط الشاه أوجد حالة من الخوف ومن عدم الثقة بقدرة أو حتى رغبة الولايات المتحدة فى التدخل من أجل حماية أصدقائها. فالدور الأمريكى الضعيف إزاء أحداث ثورة إيران كان من العوامل القوية التى أثارت انزعاج السعوديين وحركت مخاوفهم. فعجز الولايات المتحدة عن منع سقوط الشاه ترك تأثيراته العميقه على حسابات السعودية وخاصة أن المبدأ الذى تصرفت الإدارة الأمريكية على أساسه هو

أنه كان من الأفضل التضحية بالشاه بدلاً من خسارة إيران كلها، مما يعنى ان الأولوية فى قرارات الإدارة الأمريكية فى ظروف الازمات التى تمر بها الأنظمة الحليفه كانت لتأمين إمدادات البترول وليس لتأييد النظام الحاكم نفسه. وبالتالى فأحد مهام التواجد الأمريكى هو إنهاء الخلل فى العلاقات الأمريكية الخليجية - وتقديم الضمانات المعنوية والسياسية والعسكرية للأنظمة القائمة. فإذا كانت الولايات المتحدة قد عجزت عن حماية نظام الشاه من السقوط فإن من غير المتصور ان تمكن المد الثورى الإيرانى الجديد من الوصول إلى بقية الأنظمة العربية فى الخليج مما يؤدى إلى خلق واقع جديد يقضى على المصالح الأمريكية فى المنطقة بشكل نهائى.

وقد حاولت الولايات المتحدة ربط دول المنطقة أمنياً بها، حيث أكد الرئيس كارتر أمام الكونجرس فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ «استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع دول المنطقة لوضع إطار للتعاون الأمنى يضع القيم المختلفة والالتزامات السياسية ويضمن استقلال وأمن وازدهار الجميع»(١٩).

إلا ان هذا التوجه الأمريكى لم يجد قبولاً لدى الأنظمة الخليجية، على أساس أن الوجود العسكرى الأمريكى فى شكل قواعد وتسهيلات يعنى زيادة حدة الصراع بين الغرب والسوفيت مما سيدفع بالاتحاد السوفيتى إلى تعزيز وجوده العسكرى فى منطقة المحيط الهندى والقرن الأفريقى ان معظم التقارير التى رفعت لإدارة كارتر حول موضوع القواعد والتسهيلات أشارت بوضوح إلى عدم رغبة معظم دول المنطقة، فى منح الولايات المتحدة قواعد بالمعنى «الكلاسيكى» للكلمة لما يثيره هذا «المصطلح» من مخاوف لدى الكثير من المسئولين.إذ ان التدخل السوفيتى فى أفغانستان عزز الأحساس بان القواعد الغربية فى المنطقة قد تؤدى إلى تصعيد الصراع وتجعل الأرض خصبة

للتدخل السوفيتى بدلاً من ردعه[٢٠] فالوجود العسكرى الأمريكى سيكون مدخلاً للصراعات بين الدول الكبرى حيث سيعمد الاتحاد السوفيتى أيضاً إلى تعزيز وجوده فى المنطقة لحماية حدوده الجنوبية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلابد ان القيادات الخليجية قد خشيت ان يثير التواجد الأمريكى دول المنطقة عامة وإيران خاصة.

وهذا يفسر تردد الدول الخليجية فى رفض منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية فى المنطقة فالدول العربية الخليجية الصديقة للولايات المتحدة تريد من الأخيرة أمرين يصعب التجانس بينهما فمن ناحية لا تريد وجوداً أمريكياً بارزاً فى الخليج وترفض اعطاء الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية، لكنها من ناحية أخرى تريد من أصدقائها الأمريكيين أن يكونوا فى موقع القوة الفعالة والواضحة للعيان لاقتناعها بان الولايات المتحدة هى الضامن لاستقرارها.

ومن هنا لم توافق دولة الإمارات العربية المتحدة على عقد أتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة على عزار الأتفاقية الموقعة مع سلطنة عمان اعتقاداً منها أن وجود قدرة عسكرية أمريكية وراء الأفق ستكفى لردع التهديد السوفيتى. أما فى حالة وقوع عدوان سوفيتى مباشر عليها، فأنها ستطالب بمساعدات عسكرية أمريكية ولن تمانع فى منح الولايات المتحدة تسهيلات فى أراضيها تستخدمها فى الرد على الهجوم السوفيتى اى أن هذا التعاون مشروط بوقوع تهديد سوفيتى فعلى وليس على أساس التعامل معه كمجرد احتمال.

وقد شاركت المملكة السعودية الموقف الرافض للتورط المباشر فى الإجراءات العسكرية التى ركزت عليها استراتيجية الولايات المتحدة فى

الخليج، إدراكا منها للعواقب غير المأمونه التى ستنجم عن هذا التورط. فرغم اتفاق الولايات المتحدة والسعودية على إدانة احتلال السوفيت لأفغانستان وعلى إبراز عواقبه الخطيرة بالنسبة للمنطقة بأسرها، بقى السعوديون على حيادهم رغم ما يحصلون عليه من تسليح ثقيل من الولايات المتحدة[٢١].

أما الكويت فبرفضها فكرة تشكيل قوات التدخل السريع فى منطقة الخليج أكدت على أن الحفاظ على أمن الخليج هو مسئولية دولة فقط.

وخلاصة القول فان على النقيض مما كان متوقعا فان الغزو السوفيتى لأفغانستان عزز الاحساس فى منطقة الخليج بضرورة الإبقاء على المنطقة بعيدا عن الصراعات الدولية.

على أية حال فان دول الخليج وجدت نفسها بعد سلسلة الأحداث التى بدأت بالثورة الإيرانية ١٩٧٩ وانتهت بنشوب الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ مدفوعه لإعادة التفكير فى البحث عن استراتيجية أمنية لمواجهة التحديات والأخطار الحالة المشتركة. فحتى سقوط الشاه كانت إيران تعتبر المحور الرئيسى للنظام الأمنى فى الخليج ولكل المشاريع والأتفاقات الأمنية التى طرحت. فمنذ خروج بريطانيا من الخليج ١٩٧١ حرصت إيران الشاه على تقديم العديد من المشاريع الأمنية لربط الدول الخليجية بها وممارسة الهيمنة السياسية عليها[٢٢]. فدول الخليج الصغيرة رغم ادراكها أن إيران كانت تمارس سياسة القوة، وأن لها أطماعا سياسية فى كل الخليج العربى، الا أن إيران بقيت بالرغم من كل ذلك معقلا قويا ضد العدو المشترك: الشيوعية.

بقيام الثورة الإيرانية سقطت كل مشاريع الشاه الأمنية والسياسية وتحولت إيران من شرطى الخليج إلى عامل مقلق للدول الخليجية يهدد ليس

أستقرارها فحسب بل وجودها أيضا. فقد رفعت الثورة الإيرانية شعار الأسلام كأساس للنظام السياسى الإيرانى وكمحدد لموقف إيران من الصراعات الأقليمية فى الخليج والعلاقات والتحالفات المختلفة مع دول المنطقة(٢٣). والسؤال الذى طرح نفسه فى هذا الأطار هو: هل سيترتب على انتهاج الأسلام كنظرية للحكم فى إيران تغييرات فى أولوية أهداف السياسة الخارجية الإيرانية؟ وإلى أى مدى سيغير النظام الثورى الأسلامى فى إيران موقعة من القوى الأقليمية فى الخليج والتوجهات الإيرانية فيما يتعلق بأمن المنطقة على مستوى الصراع بين القوى الدولية. فأقوال المسئولين فى النظام الإيرانى الجديد عكست أتجاها للعمل من أجل نشر الدعوة الأسلامية وتصدير الثورة الإيرانية خارج حدود إيران(٢٤) فقد وجه العديد من الزعماء الإيرانيين تهديداتهم إلى الأنظمة العربية المجاورة فى الخليج. وهذا الاتجاه وأن كان يمكن أن يؤدى إلى صراعات بين إيران ودول المنطقة على وجه العموم فانه وبلا شك كان يمكن أن يؤدى إلى صدام بين إيران والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص إذ أن طرح هذه الدعوة والسعى فى هذا الاتجاه من جانب النظام الإيرانى الجديد تضمن تهديدا مباشرا للنظام السعودى الذى يعتبر نفسه زعيم للعالم الأسلامى فى حين أن الثورة الإيرانية تتناقض رؤيتها مع رؤية النخبة السعودية الحاكمة وتعمل على أقامة حكومة أسلامية عالمية. هذا التناقض فى الرؤية لم يكن يعنى فى المقام الأخير وعلى المستوى الأقليمى لدول الخليج الا تهديد أستقرار أمن الدول الخليجية التقليدية. ولتحل إيران محل السعودية فى ممارسة دورها كاحدى الدول الأقليمية الكبرى وأرتباطها بعلاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة.

وعلى العموم فان اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية فى سبتمبر

١٩٨٠ أحدث تلك المخاوف ومن ثم تطلبت صياغة جديدة لأنماط التحالفات فى المنطقة. فقد ابرزت الحرب العراقية - الإيرانية متغير جديد فى الوضع الأقليمى دفعت الدول الخليجية إلى أن تربط هذا الصراع بالمفهوم الاستراتيجى لأمنها القومى[٢٥] فقد مثلت الحرب العراقية - الإيرانية قضية أساسية شغلت الدول الخليجية وشكلت أحد مظاهر عدم الأستقرار والتهديد للأمن القومى لدول المنطقة. فكانت الحرب العراقية الإيرانية عاملا معجلا لقيام مجلس التعاون الخليجى. فالوضع الجديد فى المنطقة فرض على هذه الدول أن تتخلى عن موقف السلبية، ومجرد المراقبة للقوى التى تحاول توجيه الأحداث فى المنطقة. كما أن دولة واحدة من هذه الدول لا يمكنها منفردة أن تواجه ذلك مما يفرض التعاون والتنسيق.

ففى مقدمة الدوافع التى حدت بدول الخليج إلى إنشاء مجلس التعاون تمثلت فى الرغبة فى تكوين تجمع من الدول الخليجية يمكن أن يعادل فى قوته القوتيين الأكبر فى الخليج وهما العراق وإيران مما يمكن دول الخليج من مواجهة أى تهديد تتعرض له من جانب أى منهما. وقد بدأت التحركات الخليجية بلقاءات وزيارات بهدف تنسيق المواقف والوصول إلى خطة أمنية مشتركة لمواجهة الخطر الإيرانى الجديد. هذه اللقاءات توجت بإنشاء مجلس التعاون الخليجى فى مطلع عام ١٩٨١ والذى وقع ميثاقه ست دول خليجية هى المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية وقطر والبحرين وسلطنة عمان[٢٦].

وإذا كان العامل الرئيسى لهذا التجمع تمثل فى الاعتبار الأمنى والشعور بالخطر الخارجى فقد عضده تجانس القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة[٢٧] ويضيف التجانس فى النظم السياسية بعدا آخر إلى هذا التجمع

فدولة تشترك فى أنظمة حكم متشابه وفلسفة اقتصادية متقاربة كما تتقارب الدول الخليجية إلى حد يعيد فى الخطوط العريضة لسياستها الخارجية وفى نفس الوقت فانها تشترك فى تعرضها لعملية تحديث واسعة النطاق بأثر الوفرة المالية التى أتاحتها العوائد النفطية الهائلة.

لذلك فان دوافع هذا التجمع وكما حددها مؤتمر وزراء خارجية الأقطار الخليجية الستة فى الرباط فى فبراير ١٩٨١ حددت بأنها تأتى «تأكيدا على العلاقات الخاصة والخصائص العامة، وتشابه الأنظمة وأهمية التنسيق بينهم فى مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاعتقاد بالمصير المشترك[٢٨].

أى أن ميثاق المجلس قد راح يؤكد على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتجمع متفاديا الإشارة إلى أى صيغة تنم عن أنه تحالف عسكرى فرغم الدوافع الأمنية لنشأة المجلس فقد حرص اعضاءه على عدم تقديمه للقوى الأقليمية كحلف عسكرى. بل لقد عمل كثير من المسئولين الخليجيين على التأكيد على أن مجلس التعاون يعتبر لبنة فى الصرح العربى وليس تحالفا موجها لأحد ولا شك أن تفسير تلك المواقف يكمن فى رغبة الدول الخليجية فى عدم استفزاز إيران التى قد تصعد من حربها مع العراق وتتجه نحو الدول الخليجية الضعيفة والصغيرة.

ولكن ورغم تلك المواقف المعلنة فقد كان هناك إدراك تام بين الأعضاء بالمخاطر المهددة لأمنهم نتيجة للوضع الجديد فى المنطقة. فبينما ركزت التصاريح للصحف على التعاون الاقتصادى فان قضايا الدفاع والأمن جاءت على رأس أولويات اجتماعات المجلس سواء على مستوى القمة أو

المستوى الوزارى لمواجهة التحديات الخارجية التى استهدفت التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء من جانب وفى محاولة الوصول إلى تكافؤ عسكرى مع إيران من جانب آخر وتوفير الحماية اللازمة للبترول من جانب ثالث[٢٩]. غير أن مجلس التعاون الخليجى واجهة مشكلة أساسية فى هذا السياق إلا وهى «كيفية تحقيق الأمن فى الخليج»؟

فقد تمثل الخلاف الجوهرى فى وجهات النظر فى هذا الصدد بين وجهه نظر كل من الكويت وسلطنة عمان. فالأخيرة تميل وتحبذ التعاون مع الغرب لتحقيق الأمن فى الخليج، بينما حبذت الكويت ضرورة الأعتماد على القوة الذاتية وعلى علاقات متوازنة بالقوتين الأعظم أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فأنها اتخذت موقف أقرب إلى الوسط، يتمثل فى التعاون مع الغرب فى مجال التسلح الا أنها فى نفس الوقت أيدت ورقة العمل الكويتية الداعية للأعتماد على القدرة الذاتية العربية للدفاع عن الخليج وأبعاد المنطقة عن أى وجود أجنبى. ففى الاجتماع الذى عقده وزراء دفاع المجلس فى ٢٥ يناير ١٩٨٢ بالرياض قال الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودى فى كلمته التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية للاجتماع: «أن الأمن والاستقرار فى المنطقة مسئولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء، كما أن المتغيرات الأقليمية والدولية التى حدثت فى المنطقة تحتم علينا الأن أكثر من أى وقت مضى تكريس الجهود لوضع أسس العمل الجماعى الكفيله بتأمين سلامة دول المجلس[٣٠].

وقد جاء بيان مؤتمر القمة لدول المجلس فى يوليو ١٩٨١ مؤكدا على أن الدول الأعضاء أرتبطت بالاتجاه الكويتى وليس العمانى وذلك بقوله «أن المطامع الدولية لن تتمكن من إيجاد موطئ قدم لها فى منطقة متحدة ذات

صوت واحد ورأى واحد وقوة واحدة». كما طالب المؤتمر «بأنسحاب الأساطيل الأجنبية من المنطقة». وقد صرح الشيخ زايد بأن هذا القرار ينطبق على البحرين وسلطنة عمان وأنه لا يجوز لأية دولة طلب الحماية من أية دولة أجنبية أو أقامة قواعد على أراضيها، لأن دول الخليج قادرة على حماية نفسها بنفسها كما أن القرار ينطبق على كل دول مجلس التعاون(٣١).

ومهما يكن من أمر فان هذه التصريحات بأختلاف مضمونها مثلت تبنى مبدأ وضع الدول الخليجية أمام مسئوليتها فى التوصل إلى استراتيجية دفاعية مشتركة وبناء جبهة خليجية قوية فى مواجهة إيران تكون قادرة على الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها(٣٢). فأستمرار الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد الصراع ليشمل الهجوم على سفن مدنية فى مياه الخليج ألقى بمسائل الدفاع والأمن فى مقدمات أعمال مجلس التعاون الخليجى وأخذت الدول الخليجية تعلن صراحة عن التعاون فيما بينها فى المجالات العسكرية والأمنية. وقد أظهرت أهتمامات وأنشطة المجلس أتجاها عاما بين دولة لإجراء مناورات مشتركة. ففى الدورة الخامسة للمجلس فى الكويت فى نوفمبر ١٩٨٤ أقر المجلس تكوين قوة خليجية مشتركة تحمل أسم «درع الجزيرة» وتقوم بدور قوة الأنتشار السريع. وقد وصفها الدكتور بشارة أمين عام المجلس فى ذلك الوقت بأنها «قوة رمزية» وبأن فاعليتها يجب الا يبالغ فيها. ورغم ذلك فقد أهتم المجلس بأسس بناء تلك القوة والتى تبؤات السعودية مركز القيادة فيها وتكونت من مختلف قوات دول المجلس قاعدتها هى حفر الباطن على المشارف الكويتية استنفارها يحتاج إلى الموافقة الجماعية لدول المجلس.

وعلى العموم فان تكوين قوة عسكرية مشتركة لدول المجلس فى حد ذاته يؤكد على الموقف الأولى للمجلس والمتمثل فى تبنيه لفكرة «الأمن

الجماعى» إذ أنه يؤكد على أن الهجوم على أى عضو من أعضاء المجلس يعتبر هجوم على الكل.

ولكن لا شك أن القدرات الدفاعية الفعلية لمجلس التعاون الخليجى هى المحك العملى لسلوك ومواقف المجلس. فهل القدرات الفعلية لدول المجلس فى وسعها أن تحقق الأمن الجماعى لأعضاءه؟

الامكانات الاقتصادية والقدرة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى

انفقت الدول العربية خلال عقدى السبعينات والثمانينات أكثر من ٦٦٧ مليار دولار على التسلح[٣٣] أما دول مجلس التعاون الخليجى فإن نسبة الأنفاق العسكرى فيها أرتفع أرتفاعاً كبيراً خلال نفس الفترة. فعلى سبيل المثال نجد أن المملكة السعودية فى النصف الأول من السبعينات كانت حصتها أقل قليلاً من الخمس من أجمالى الأنفاق العسكرى العربى، ولكنها زادت بصورة متسارعة وبإطراد منذ عام ١٩٧٥. وبلغت تلك الزيادة ذروتها فى السنوات ١٩٧٩، ١٩٨٠. إذ شكلت حصة السعودية ما يقرب من ٥٠% من أجمالى الأنفاق العسكرى العربى. يرجع ذلك فى جانب منه إلى تدفق الموارد النفطية بعد ١٩٧٣ واندلاع الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية - العراقية[٣٤].

وقد تزامن هذا الأنفاق العسكرى الواسع للسعودية مع تطور علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينيات حيث تمت المبيعات والمساعدات الأمريكية بشكل كبير للسعودية ولم تقتصر على السلاح فقط بل تعدته إلى

جميع خدمات الدفاع. ففى عام ١٩٨٠ كان ثلثى الاتفاقات العسكرية مع الولايات المتحدة تتضمن تدريبات وإنشاء قواعد وكان الثلث الأخير فى مخصصاً للأسلحة والمعدات. وبحلول عام ١٩٨٢ بلغ الأنفاق العسكرى للسعودية قمته إذ بلغ ٢٥ مليار دولار، مما جعل المملكة من حيث الإنفاق العسكرى فى المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا(٣٥).

وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، توالت الصفقات من بريطانيا وغيرها من الدول الغربية ومنها فرنسا التى اتفقت معها السعودية على صفقة للدفاع الجوى بمبلغ أربعة مليارات من الدولارات ممثلة بصواريخ أرض جو وكذلك طائرات ميراج Mirage. وبحلول ١٩٨٥ تم الأتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج «درع السلام» Peace Shield والذى استهدف تزويد السعودية بنظام كامل وشامل للدفاع الجوى بلغت قيمته ٣,٧ مليار دولار، استتبع بعدها بمشروعات أخرى بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون دولار مع شركتى (بوينج) و(جنرال الكتريك)(٣٦).

كذلك شهدت عمان معدلاً عالياً للأنفاق العسكرى فى السبعينات، وذلك بسبب التصعيد الكبير فى أقليم ظفار من قبل القوات المناوئه للحكومة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى بدعم من اليمن الجنوبى. وقد أعتمدت عمان فى هذا المقام على معونة من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٣٠٠ مليون دولار لبناء قاعدة جوية فى جزيرة مصاصيرا مقابل استخدام الأخيره لها فى حالة الطوارئ.

أما الكويت فجاءت بداية الزيادة فى أنفاقها العسكرى بعد عام ١٩٧٣

وذلك بعد حادثة الهجوم العراقى على مركز الصامتـــه الحـــدودى. وتوظـــف الكويت نحو ٧ بليون دولار للمصروفات العسكرية وتقليدياً كانت تعتمد علـــى بريطانيا كممول رئيسى لمعداتها العسكرية(٣٧).

أما دولة الامارات العربية المتحدة فهى تقع فى المرتبة الثانيـــة مـــن حيث الأنفاق العسكرى لدول الخليج إذ وصل حجم الأنفـــاق العســـكرى إلـــى ٤٠% من ميزانية الاتحاد. وقد تنامى توجه الامـــارات نحـــو بنـــاء قواتـــها العسكرية بسبب التهديدات الإيرانية للجزر الثلاث طنـــب الكـــبرى وطنـــب الصغرى وابو موسى(٣٨).

وجملة القول فإن منطقة الخليج شـــكلت خـــلال عقـــدى الســـبعينات والثمانينات حالة فريدة لسباق التسلح وذلك أما بسبب التهديد الخارجى ســـواء من دول الجوار مثل مشاكل الحدود العراقية - الإيرانية أو من الدول العظمى خاصة الاتحاد السوفيتى قبل تفككه فى الوقت الذى أتسمت هذه الدول لصغـــر حجم مساحتها وعدد سكانها وفى نفس الوقت تملكها لثروة نفطية وفائضاً فـــى الدخل مما دفعها إلى السعى نحو أمتلاك السلاح.

ورغم ذلك أحتاج العمل المشترك لمجلس التعاون الخليجى فى مجـــال الدفاع إلى بعض الوقت لكى تتم بشأنه إنجازات محدده وربما كان ذلك - كمـــا سبق الإشارة - يرجع إلى حرص أعضاء المجلس على عدم تقديمـــه للقـــوى الأقليمية والدولية كحلف عسكرى الا أن تصاعد الحرب العراقية الإيرانية دفع الدول الخليجية على بلورة قنوات من شأنها أن تدعم عملية التنسيق العســـكرى فيما بينها.

وقد اعتمدت دول المجلس فى ذلك على سياسة المراحل دون اللجـــوء

إلى الإعلان عن توحيد جيوش دول المجلس فى جيش واحد يخضع لقيادة واحدة واستراتيجية واحدة جاعله هذا الهدف أمرا يمكن تحقيقه على المدى الطويل بالإضافة إلى إنشاء صناعة سلاح خليجية.

وقبل التعرض بالتفصيل للدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى ينبغى الإشارة إلى أنه رغم أمكانية حصر القوة العسكرية لمجلس التعاون الخليجى فإنه من الصعب تقييم الفاعلية العسكرية لدول المجلس أرتباطا بقوتهم العسكرية. ويرجع ذلك إلى ضآلة تعداد السكان وأتساع الرقعة الجغرافية الأمر الذى لا يحقق التكامل بين كل من العنصر البشرى والعسكرى. فدول المجلس كما سبق الإشارة تملك كم هائل من الأسلحة المتطورة ومن أفضل ما يمكن أن تقدمه الدول العظمى والكبرى لتلك الدول. بينما بلغ مجموع سكان دول المجلس ١٥,٠٧٢ مليون نسمة عام ١٩٨٣ منها ١٠,٤٢ مليون نسمة فى المملكة السعودية وحدها و٤,٦٧٢مليون نسمة فى بقية دول المجلس الخمسى(٣٩).

وجدير بالتنوية أن الفرق بين السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجى لا تقتصر فقط على السكان بل أيضا على المساحة. فبينما يساوى سكان الدول الخمس: الكويت وقطر والامارات وعمان والبحرين ٤٥% من سكان السعودية فإن مساحة هذه الدول الخمس تساوى فقط ١٩,٤% من مساحة السعودية(٤٠).

وإذا كان من الممكن اعتبار مجلس التعاون الخليجى - بالنظر إلى بعض جوانب نشاطه المرتبطة بمجالات الدفاع والأمن - حلفا فان التفاوت فى عدد السكان والرقعة الجغرافية بالإضافة إلى القوة العسكرية للمملكة السعودية

مقارنة بباقى أطراف المجلس، تجعله حلفاً غير متكافئ تحتل السعودية فيه المكانة المتميزة. فعدد القوات العسكرية لدول مجلس التعاون يبلغ حوالى ١٦٢ ألف جندى تنفرد المملكة السعودية بحوالى ٦٥ ألف جندى يليها الأمارات ٤٣ ألفا وعمان ٢٥,٥ ألفا الكويت ٢٠,٣ قطر ٧ ألاف ثم البحرين ٢,٤ الف جندى[٤١] كما أن ميزانية المملكة العسكرية تتعدى ميزانية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون بحيز بعيد. إذ تبلغ ٢٧ بليون دولار من اجمالى الأنفاق العسكرى لبقية الدول متمثلا بـ ٣٤ بليون دولار[٤٢].

أضف إلى ذلك تتحمل السعودية النصيب الأكبر من نفقات القوات العسكرية وكذلك مبالغ المعونات العسكرية التى تقدمها لبعض دول المجلس. ففى عام ١٩٨٣ وطبقاً لخطة أقرتها قمة الدوحة قدمت السعودية ٥٠ مليون دولار لكل من البحرين وعمان لتنفيذ خطة لإنشاء شبكة دفاع جوى عن المنطقة تتكلف مليار دولار.

وبشكل عام فالمملكة السعودية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث التنظيم العسكرى والعتاد والعده[٤٣]. فقد شهدت العشرين سنة الأخيرة كما سبق الإشارة تطوراً فائقاً فى البناء والقوة التسليحية لجميع أفرع القوات المسلحة السعودية. وربما كان قطاع الطيران هو أكثر القطاعات تطوراً. فالولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً فى بناء هذا القطاع والذى وظفت له المملكة السعودية مبلغ ٤ بليون دولار لبناء أكثر نظم الطيران تقدماً خارج NATO والمعسكر الشيوعى والتى أعتمدت على طائرات AWACS للأنذار المبكر[٤٤].

وبشكل عام تمثل القوة الجوية لدى دول مجلس التعاون مرتبة متميزة

وذلك لتعويض النقص الملموس فى أمكانياتها البشرية ويتضح ذلك فى سياسة التسلح الخاصة بدول الخليج حيث يتذكر الأهتمام على شراء أحدث الطائرات المتواجده فى سوق السلاح فالقوات الجوية لا تتطلب نفس القدر من العنصر البشرى المطلوب فى القوات البحرية.

أما السلاح البحرى لدول مجلس التعاون الخليجى فيتألف أساساً من زوارق الصواريخ ومدفعية وزوارق الدوريات. ومثل تلك القطع البحرية تكون مخصصة بالدرجة الأولى للدفاع عن الشواطئ. وهذا يضفى على القوة البحرية لدول الخليج الطبيعه الدفاعية دون أن يكون لها المقدرة على توجيه ضربات هجومية[٤٥].

أضف إلى ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجى تعتمد وبصفة أساسية على الأسلحة المتطورة الأجنبية مما يتطلب بدوره الأعتماد على الخبرة الخارجية وخاصة من الدول التى تزودها بالسلاح. وكمثال على ذلك طائرات الإنذار المبكر الـ AWACS التى زودت الولايات المتحدة بها المملكة العربية السعودية. فرغم أن الطيارين السعودين هم الذين يقودون الطائرات فان العملية تتطلب فريق مدنى للصيانة بالأضافة إلى رجال من القوات الجوية الأمريكية[٤٦]. فالسعودية تعتمد على حوالى ١,٧٠٠ من العسكريين الأمريكيين المتواجدين فى المملكة كما أن حوالى ٤,٠٠٠ فرنسى ٢,٠٠٠ خبير انجليزى يعملون بها.

وعلى نفس المنوال فان شراء الكويت عام ١٩٨٤، ١٩٨٦ لصواريخ أرض جو من الاتحاد السوفيتى أستدعى وصول فريق عسكرى سوفيتى لتدريب الفريق الكويتى[٤٧].

وخلاصة القول ومن واقع دراسة البيانات المختلفة للقوات العسكرية لدول مجلس التعاون يتضح أن القدرة العسكرية لدول مجلس التعاون تتسم بعدة سمات أبرزها الضعف والهشاشة. ولا تستطيع بمفردها مواجهة أى عمليات هجومية سواء كانت برية أو جوية أو بحرية وتكمن أهم حلقة ضعف فى القدرة العسكرية لدول المجلس فى سلاحها البرى الذى يفتقر إلى العنصر البشرى فالعمالة الوافدة تمثل الأغلبية فى دول مجلس التعاون. فنسبة غير المواطنين إلى المجموع الكلى للسكان يصل فى السعودية إلى ٣٠,٧ بالمئة، الكويت ٥٩,٩ بالمئة، الامارات ٧٤,٧ بالمئة، قطر ٧٣,٦ بالمئة، البحرين ٢٩,٧ بالمئة، عُمان ٣١,٥ بالمئة حيث تتصدر كل من الامارات وقطر والكويت هذا الخلل فى عدد السكان من المواطنين بالمقارنة مع العمالة الوافدة[٤٨].

وقد أدى هذا الوضع إلى وجود خلل واضح فى ميزان القوة العسكرية لمجلس التعاون كتحالف دفاعى لصالح كل من العراق وإيران. فعدد القوات العراقية والإيرانية بلغ كل منهما زهاء المليون جندى. وقد تسبب هذا الخلل - كما سنوضح لاحقاً - فى الاجتياح العراقى السريع للكويت حيث اخفقت قدرات المجلس العسكرية فى التصدى للعدوان العراقى مما أضطرها إلى الاستعانة بالقوات الأجنبية[٤٩].

حرب الخليج الأولى:

الحرب العراقية - الإيرانية:

عندما بدأت القوات المسلحة العراقية غزو إيران فى الثانى والعشرين والثالث والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٨٠، كانت الدوافع التى أعلنتها

الحكومة العراقية وقيادة القوات العراقية لهذا الغزو، تدور فى أغلبها حول أستعادة الحقوق الأقليمية المسلوبة من العراق ومن الأمة العربية ككل[٥٠]. وبهذا التبرير جعلت الحكومة العراقية حربها مع إيران، فصلا جديدا من فصول المواجهة المريرة ذات الجذور القديمة والمتمثلة فى مشاكل الحدود بين البلدين.

فالخلافات بين العراق وإيران تزايدت منذ السبعينات وبالتحديد فى أعقاب انسحاب بريطانيا من قواعدها العسكرية شرقى السويس واتجاه شاه إيران إلى تنصيب نفسه شرطيا للخليج، وهو الدور الذى شجعته عليه الولايات المتحدة وحاولت أن توفر له كل ركائزه ومقوماته من دعم سياسى وإسناد عسكرى، وهذا الوضع الجديد اثار حفيظه العراق وحرك مخاوفه من إيران، وهى المخاوف التى تأكدت باقدام الشاه على أحتلال الجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى فى مدخل الخليج مع نهاية ١٩٧١ فى حركة استفزازية واضحة قصد منها إظهار قوة إيران العسكرية المتنامية فى منطقة الخليج بصورة عملية[٥١]. ثم ازداد الأمر سوءا مع معاهدة الصداقة والتعاون التى عقدها العراق مع الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٧٢ والتى حصلت العراق بموجبها على كميات ضخمة نسبيا من الأسلحة السوفيتية الحديثة كما ترتب عليها منح الأسطول السوفيتى بعض التسهيلات الضرورية فى ميناء أم قصر العراقى. هذا التعاون العسكرى العراقى - السوفيتى فى إطاره الجديد كان عاملا قويا فى دفع إيران إلى تصعيد دعمها العسكرى للمتمردين الأكراد الذين كانوا يخوضون وقتها حربا مسلحة ضاربة ضد السلطة الحاكمة فى العراق.

وهكذا أستمر التوتر الشديد فى علاقات الدوليتين حتى أنتهى الأمر

بالتوقيع فى ٦ مارس ١٩٧٥ على أتفاقية الجزائر التى أمكنها أن تضع حداً مؤقتاً لخلافات الدوليتين حول حقوقهما فى شط العرب. فبينما سويت مسألة شط العرب لمصلحة إيران بالمقابل تعهدت إيران بانهاء دعمها العسكرى للمتمردين الأكراد(٥٢).

فى ضوء هذا السرد التاريخى المقتضب، يمكن فهم الدوافع التى أعلنت الحكومة العراقية أنها وراء قيامها بشن الحرب ضد إيران. فقد أعلن الرئيس صدام حسين بعد غزو إيران أن مطالب العراق من حربه مع إيران هى:

١-الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطنى العراقى ومياهه النهرية والبحرية.

٢-إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى فى الخليج العربى عند مدخل مضيق هرمز.

٣-وضع حد لتدخل إيران فى الشئون الداخلية للعراق وللدول الأخرى فى المنطقة(٥٣).

وكما سبق الإشارة فان تلك الدوافع تظل مفهومه فى ضوء التطور العام للعلاقات الإيرانية العراقية التى تميزت بالتنافس المستمر والرغبة العراقية فى تحقيق مطالبها الأقليمية ولعب دور «عربى» متميز فى وجهة الأطماع الإيرانية. على ان النقطة التى تشير التساؤل حول مصداقية الدوافع العراقية المعلنة للحرب تجاه ايران إنما تستند إلى الطبيعة المتغيرة لإيران الثورة عن إيران الشاه. أى مدى مصداقية استمرار المطالب العراقية واللجوء إلى الحرب من أجلها، فى الوقت الذى خضعت فيه إيران لتغيرات داخلية جذرية، انعكست على توجهاتها الخارجية، الأقليمية والدولية.

وبالتالى فأننا إذا أردنا أن نحدد الأسباب الحقيقية وراء الغزو العراقى فسنجد أنها كانت محصلة لأعتبارات التناقض الحاد بين الأيديولوجية البعثيه الحاكمة فى العراق بتوجهاتها القومية العلمانية أساسا وبين أيديولوجية الثورة الإسلامية التى هدفت إلى تحقيق نموذج واقعى للدولة ذات النظام الإسلامى ولا تكتفى به إيران ولكن تحاول تصديره إلى الدول الخليجية المجاورة وفى طليعتها العراق التى تحوى أقلية شيعية كبيرة تصورت إيران أنها ستكون أداتها الرئيسية فى أحداث ثورة إسلامية فى العراق على نمط الثورة الإيرانية لتبدأ مرحلة جديدة تماما ليس فى تاريخ منطقة الخليج فحسب وأنما فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط كله.

فمحاولات إيران الدؤوبة فى ظل حكومة الثورة الإسلامية لتوسيع قاعدتها من التأثير والنفوذ والقوة فى منطقة الخليج، بأسلوب تصدير أيديولوجيتها إلى الدول المجاورة لأستقطابها إلى جانبها وتعميق أرتباطها بها، كان سيضع العراق حتما فى معادلة قوة جديدة يكون هو الطرف الأضعف والخاسر فيها.

أما على الصعيد الدولى فلا شك أن الحرب العراقية الإيرانية قد أحتلت أهمية خاصة باعتبارها أول ظاهرة نتجت عن أختلال ميزان القوة فى المنطقة أثر سقوط الشاه. ورغما عن ذلك فقد تميز الموقف الأمريكى من الحرب برد فعل سلبى بشكل عام وبالرغم من تهديد تلك الحرب للمصالح الأمريكية وإستراتيجيتها فى المنطقة وكذلك تهديد الأستقرار السياسى لدول المنطقة الصديقه للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا وأن الخومينى فى حربه هذه كان يرفع شعار تصدير الثورة الإسلامية فى المنطقة كما أسلفنا. ومع ذلك لم تحاول الولايات المتحدة أن تضغط سواء بوسائلها الذاتية كقوى

عظمى أو من خلال الأمم المتحدة لإيقاف الحرب.

وفى تحليل الأسباب وراء الاتجاه الأمريكى السلبى من تلك الحـــرب، يعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة كانت تأمل مـــن وراء هـــذه الحـــرب أن تدهور القدرة العسكرية والاقتصادية لإيران، وبالتالى سقوط النظام الإســـلامى الجديد وخصوصاً أن خسائر إيران العسكرية كانت كبيرة فى المراحل الأولـــى للحرب. فالحرب كانت توفر على الولايات المتحدة مخاطر التدخل العســـكرى المباشر وما قد يثير من رد فعل ضدهـــا خصوصـــاً مـــن جـــانب الاتحـــاد السوفيتى[٥٤]. بعبارة أخرى فان البديل الأرخص تكلفة والأقل مخاطرة كان فى ترك الثورة الإيرانية تهزم نفسها بنفسها ولينهزم معها بالتالى التيار الإســـلامى المتطرف فى المنطقة.

أما الدول الخليجية فقد حمل نشوب الحرب العراقية الإيرانية أكثر من دلالة لها. فهو من ناحية يعتبر مؤشراً على عمق صراع القوى الدائـــر فـــى المنطقة منذ فترة، والذى حال التفوق الإيرانى الواضح فى عـــهد الشـــاه دون تفجره. وهو يعكس من ناحية أخرى أتساع الهوه الإيديولوجية بين نظام الحكم الجديد فى إيران ونظم الحكم فى العراق والدول العربية والخليجية.

لذلك فان الحرب حملت لدول الخليج معنى مزدوجاً، فهى من ناحيـــة تحمل لبلاد المنطقة مخاطر أمنية إضافية بسبب مجاورتها لمسرح العمليـــات العسكرية الملتهبة، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات امتداد الحرب إلى أراضيـها أو مصالحها، ومن ناحية أخرى، فان الحرب بين قوتى الخليج الكبيرتين ومـــا يتضمنه ذلك من انشغال كلتيهما عن دول المنطقة متيحاً لها أن تتحـــرر مـــن نفوذها لما يتيح لها هامشاً أوسع من حرية الحركة والمناورة.

ومهما يكن من أمر فلقد واجهت حرب الخليج الأولى الدول العربية الخليجية ولا سيما فى بدايتها، بموقف صعب فقد كان عليها أن تختار بين بديلين: أولهما الحياد أو البديل الثانى الذى يتمثل بتقديم المساعدة إلى العراق ضمن الحدود التى لا تستفز إيران ولا تدفعها إلى توسيع نطاق الحرب والتحول إلى دول الخليج ذاتها وعلى أساس أن العراق فى تلك الحرب إنما يحمى البوابه الشرقية للوطن العربى.

ويبدو أن العديد من دول الخليج حبذت الخيار الثانى الأقل مخاطرة من وجهة نظر هذه الدول فقد بلغت مخصصات تكاليف الحرب حوالى ٣٥ - ٤٠ بليون دولار، فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٦ تحملتها السعودية والكويت مع مساهمة من قطر والامارات - معظمها قدرت بأنها غير مرتجعها وبالتالى عوملت على أنها منح للعراق[٥٥] هذا بالأضافة إلى معونات أخرى فى الفترة من ١٩٨٦ إلى اوائل ١٩٩٠ والتى قدرت بحوالى ١٢ ألف مليون دولار.

على أنه إذا كانت دول الخليج قد دعمت العراق منذ بداية الحرب إلا أنها وفى نفس الوقت استهدفت فى السنوات الأولى للحرب الظهور بمظهر الطرف المحايد فى محاولة لإبعاد المخاطر المحتملة عن نفسها وعدم اعطاء إيران المبررات للزج بها فى العمليات العسكرية. وتلمس القيام بدور الوساطة لإنهاء الحرب فجاء البيان الختامى للاجتماع الأول للمجلس الاعلى الذى عقد فى أبو ظبى فى الفترة من ٢٥/٢٦ مايو ١٩٨٠ لينص على تأييد القادة للجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية - الإيرانية، باعتبارها من المشاكل التى تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبى فيها، وأكدوا على ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية نهائية للنزاع[٥٦].

وتضمن البيان الختامى للدورة الثانية للمجلس الأعلى لـدول مجلـس التعاون الذى عقد فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ بالريـاض علـى الآتـى: «نـاقش المجلس النزاع القائم بين العراق وإيران وما ينجم عنه مـن تـهديد الأمـن وأستقرار المنطقة بأكملها، وعبر عن أمله بأن تنتوج المساعى السلمية بالنجـاح مؤكداً دعمه لكافة المساعى ومن بينها المسـاعى الإسـلامية المنبثقـة عـن المؤتمر الإسلامى وجهود دول عدم الإنحيـاز ومسـاعى الأمـم المتحـدة». وأستمرت دول مجلس التعاون على التأكيد على ضرورة وضع حد للحـرب بالطرق السلمية. ففى الاجتماع الثالث للمجلس الأعلى الذى عقد فى البحريـن فى الفترة من ٩/١١ نوفمبر ١٩٨٢ دعت الدول الخليجية إيران للتجاوب مـع الجهود المبذولة من قبل دول عدم الإنحياز والأمـم المتحـدة لأنـهاء حالـة الحرب. وكررت مضمون هذه النداء فى نوفمبر ٨٦ وديسمبر ١٩٨٧.

وبالرغم من فشل محاولات الحوار مع إيران بعد أن رفضت الموافقـة على قيام مجلس التعاون فى إيفاد ممثل عنه إلى طهران الا أن ذلك لم يقعـد دول مجلس التعاون الخليجى عن معاودة الكره لإيجاد تسوية سلمية. وفى هـذا الصدد يمكن التنوية لمجهود رئيس دولة الإمارات المتحدة وكذلـك الكويـت. ففى أكتوبر ١٩٨٣ قام الشيخ زايد بزيارة لدمشق للحصول على تأييد الرئيـس السورى حافظ الأسد لجهود الوساطة الخليجية لإنهاء الحرب وذلك باعتبـاره أهم حليف عربى للخومينى أما الكويت فقد حاولت من جانبها إيجاد حل سلمى للنزاع على كافة المستويات. فقد حاولت ولكن بدون جدوى أقامة اتصـالات ثنائية بين الدولتين لإقناع الحكومة الإيرانية بالموافقة على مناقشـة الأزمـة وحلها دبلوماسياً. وقد حاول الكويتين استخدام قنوات أخرى مثل حركة عـدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامى.

وبالرغم من صدور إعلانات متكررة ومتتالية عن بلدان الخليج العربية - فرادى ومجتمعه - تحمل رغبتها فى إنهاء الحرب الا أن هناك اراء تشكك فى أن هذه كانت الرغبة الحقيقية لبلدان الخليج أو على الأقل أنها كانت رغبتها جميعاً. فقد ورد فى التقرير الأستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ أن الدول الأكبر - العربية السعودية مثلاً - والتى ترى نفسها قادرة على الدخول فى المنافسة حول القيام بدور قيادى فى المنطقة، والتى ترى نفسها فى الوقت ذاته قادرة على مواجهة التداعيات السلبية لأستمرار الحرب قد يكون من المناسب لها عدم التعجيل بانهاء القتال لما فى ذلك من إتاحة الفرصة لها لتدعيم دورها وتأكيد نفوذها على باقى دول المنطقة.

وإذا كان هذا الرأى جائزاً بالنسبة للمملكة العربية فانه وبالقطع لا ينطبق على الدول الخليجية الصغيرة الأخرى وخاصة الكويت. فبسبب موقع الأخيرة الملاصق لطرفى النزاع، وخوفها من الآثار التى قد تطولها إذ ما احتدم الصراع بين العراق والإيران فهى بلا شك وجدت أنه من المناسب لها بالفعل التعجيل بانهاء الحرب[٥٧]. وعلى أى حال فان الواقع الناجم عن الحرب وخصوصاً بعد تخطى إيران للحدود العراقية وأحتلالها شبة جزيرة الفاو الواقعة على بعد ٣٠ كم من الأرض الكويتية وتعرض السفن المارة فى الخليج لاعتداءات إيرانية صعد من «الدبلوماسية» كاداة أولى لإنهاء الحرب من قبل دول مجلس التعاون الخليجى. فبرغم النكسات التى أصيبت بها جهود التسوية السلمية ظلت جهود الوساطة شاغلاً رئيسياً من شواغل مجلس التعاون الخليجى[٥٨].

أما على الصعيد الدولى فالحرب لم تمض نحو تحقيق أمل الولايات المتحدة ولم تأت بالمتغيرات المستهدفة، فإيران صعدت من حربها ضد العراق

بل ونقلت الحرب إلى داخل الأراضى العراقية وذهبت خطوة أخرى أبعد من ذلك بأن أخذت تهدد بإغلاق مضيق هرمز فيما إذا تجاسرت العراق على استخدام طائرات السوبر ايتندار التى حصلت عليها من فرنسا عام ١٩٨٣ لضرب منشآتها البترولية فى جزيرة خرج التى هى أكبر محطات شحن البترول الإيرانى إلى الخارج.

وكرد فعل على ذلك التهديد الإيرانى، فالاستراتيجية الأمريكية وأن أبقت على أهدافها المحددة سلفاً، حياد تام مع رفض تزويد الجانبيين بالأسلحة، الا أنها اضطررت فى تلك المرحلة أن تركز على منع حدوث أزمة بترولية عالمية تضار منها هى وحلفاؤها. فاعلنت الإدارة الأمريكية على لسان وزير دفاعها كاسبار وينبرجر أن لمضيق هرمز أهمية بالغة بالنسبة لدول العالم الحر ولدول الخليج الساحلية القريبة، وأنه لذلك يجب الإبقاء عليه مفتوحاً. وأضاف وينبرجر «أن سياستنا الأساسية هى أن حقوق الملاحة الدولية الحرة أمر حيوى ينبغى علينا الحفاظ عليه وقد أوضحنا موقفنا حول هذا الموضوع أكثر من مرة فى السابق وهذا الموقف لم يتغير[٥٩].

وفى الوقت نفسه أطلقت الولايات المتحدة فكرة القوة البحرية الغربية المتعددة الجنسيات لضمان الأمن فى الخليج ومضيق هرمز كل ذلك بهدف اشراك حلفائها فى حساباتها السياسية والعسكرية فى المنطقة وتحميل الأوروبيين جزءاً من الأعباء المادية والعسكرية التى تواجهها الولايات المتحدة فى المحيط الهندى والخليج.

فالدول الأوربية الصناعية لا تستطيع تحمل أنقطاع الأمدادات البترولية كلية من منطقة الخليج وهو الأمر المؤكد حدوثه إذا أقدمت إيران

على إغلاق مضيق هرمز وإذا امتدت الأحداث إلى دول الخليج والسعودية أو إذا امتنعت شركات البترول عن إرسال ناقلاتها إلى المنطقة بسبب تزايد أخطار الحرب.

ومن هنا جاء تأييد بريطانيا للموقف الأمريكى والذى عبرت عنه مسز تاتشر من خلال دعوتها بقية الدول الأوروبية للأشتراك فى القوة البحرية المتعددة الجنسيات لحماية الخليج.

ومن جهة أخرى ورغم التصريحات الأمريكية والتى أتسمت بالمبالغة فى جدية التهديدات الإيرانية الا أن إدارة ريجان تحركت تجاه بناء الجسور مع إيران، وتعهدت بتزويد الخومينى بقطع الغيار التى تلزمه. فقد كان النظام الإيرانى يحتفظ بالمبادرة فى يده بالنسبة لمسألة الرهائن الأمريكية المحتجزين فى لبنان واستخدام الإيرانيون تلك الورقة فى مواجهة الولايات المتحدة لخدمة مصالحهم وأهدافهم. فاستغل الخومينى هذا الموقف أستغلالاً قويا مع إدارة ريجان واسرائيل ليتحصل على أكبر قدر من الأسلحة مقابل الافراج عن الرهائن. فقد حصلت إيران على نحو بليون دولار فى صورة سلاح من اسرائيل وأمريكا فى السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٦[٦٠]. فالاتصالات الإيرانية كانت تتم تحت اشراف اسرائيل.

ومن جهة أخرى وعلى صعيد الصراع الدولى فالولايات المتحدة واجهت مهمة ذات بعدين. فبينما كان عليها أن تمنع إيران من زعزعة النظم العربية الصديق، واخراجها هى من المنطقة ففى الوقت نفسه كانت واشنطن بحاجة إلى تجنب أى تحرك يمكن أن يدفع بطهران إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتى. فإلى جانب مقايضة السلاح بالرهائن عرضت إدارة ريجان الاحاطة

بالنظام العراقى باعتباره نظام راديكالى وصديق للسوفيت، وبالضغوط على الكويت لتطلق سراح الأرهابيين المساندين الخومينى، والمسجونين بالكويت[٦١].

وقد كانت مهمة ماكفرلين لإيران هى السعى إلى توسيع قاعدة الحوار السياسى مع طهران. ولكن كنتيجة مباشرة لصراع السلطة الداخلى فى إيران، تم افشاء جميع التفاصيل المتعلقة بزيارة ماكفرلين لطهران إلى احدى الحلات اللبنانية التى نشرت الخبر مما كان سبباً فى الفضيحة التى هزت المجتمع الأمريكى وفجرت أزمة الثقة فى الولايات المتحدة لدى حلفائها الخليجيين[٦٢].

الا أنه من حسن طالع الولايات المتحدة أنه قد تلى أنهيار التقارب الأمريكى الإيرانى تصعيد إيران لعملياتها العسكرية ضد الكويت. وكان أول احتكاك لإيران بالكويت فى فبراير ١٩٨٦ وفى يناير ١٩٨٧ أطلقت إيران صاروخاً على جزيرة فيلكه الكويتية القريبة من شبه جزيرة الفاو التى احتلت إيران جزءاً منها منذ فبراير ١٩٨٦. وقد أعقب ذلك سقوط عدة صواريخ إيرانية على الكويت فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٧. الا أن التطور البالغ الأهمية تمثل فى قيام إيران بإطلاق صاروخ سيلك وورم على محطة تصدير البترول فى جزيرة صناعية تبعد حوالى ١٦ كيلو متراً من مجمع الأحمدى لتكرير البترول، وتعتبر المحطة المرسى الرئيسى لناقلات البترول العملاقة التى يتم عبرها شحن معظم صادرات الكويت. وقد أعقب القصف الإيرانى قيام الكويت بنشر صواريخ هوك الأمريكية الصنع المضادة للطائرات فى جزيرة فيلكه للدفاع عن المحطات الرئيسية لتصدير البترول[٦٣]. بمعنى آخر فان الكويت باتت فى بؤرة الأعمال العدوانية الإيرانية.

ويبدو أن هذا التطور الهام فى مسار الحرب هو الذى أدى إلى التغيير الذى طرأ على موقف مجلس التعاون الخليجى من طرفى الحرب. فعلى عكس المرات السابقة التى كان المجلس يطالب فيها إيران بإعلان قبولها لمبادرات التسوية العديدة التى قدمت لها يلاحظ أن عام ١٩٨٧ قد شهد تصاعد اللهجه العنيفة لدول المجلس إزاء إيران. فلأول مرة تتهم فيها دول مجلس التعاون الخليجى الست إيران بالأسم وبصورة جماعية وتحذرها بفرض عقوبات عربية جماعية ضدها إذا أستمرت فى اعتداءتها على الدول العربية الخليجية. فقد أدان المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى أثناء اجتماعه فى الرياض فى أكتوبر ١٩٨٧ إيران بالاجماع وأعلن مساندته للكويت ضد الهجمات الإيرانية. كما طالبت السعودية بفرض عقوبات على إيران.

أما دولياً فقد أبدت دول المجلس أهتماماً بالغاً بمتابعة الأتصال مع القوى الدولية وبالذات مع القوتين العظميتين والمجموعة الأوروبية لدفع هذه الأطراف إلى الأهتمام بموضوع إنهاء الحرب وخاصة وقف تصدير السلاح إلى الطرف الرافض لإنهائها.

وفى هذا الصدد عقدت سلسلة لقاءات فى سبتمبر ٨٧ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتى والمجموعة الأوروبية وأستهدف الاجتماع بوزير خارجية الاتحاد السوفيتية محاولة تغيير الموقف السوفيتى الرافض لفرض عقوبات ضد إيران بصورة عاجلة.

وقد تمخضت هذه الجهود الدبلوماسية عن القرار رقم ٥٢٢ الذى أصدره مجلس الأمن والذى أدان فيه الهجوم الإيرانى على ناقلات النفط الكويتى. الا أن

موقف الكويت تعدى التصريحات إلى تحرك سريع وبدون عرض الأمر على مجلس التعاون الخليجى، طلبت من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية رفع أعلامهما على السفن الكويتية التى تعبر مضيق هرمز[٦٤].

والغريب أن رد الفعل الأمريكى كان متردداً فى البداية. ولكن يمكن أرجاع التردد الأمريكى إلى سببين رئيسيين هما: تخوف الرأى العام الأمريكى من تورط أمريكا فى صراع يؤدى إلى جرها لحرب مثل حرب فيتنام كما قد يقضى على هيبة أمريكا مرة أخرى فى العالم، والسبب الثانى هو النزاع الذى نشأ بين الحكومة والكونجرس بسبب التكلفة الباهظة لهذا الإجراء والتى تزيد عن ٢٠ مليون دولار كل شهر عما لو احتفظت الولايات المتحدة باسطول فى البحر. فرفع العلم الامريكى على الناقلات الكويتية كان يعنى زيادة التواجد البحرى الأمريكى فى المنطقة لتوفير الحماية اللازمة لتلك السفن عند عبورها المضيق.

بيد أن الاتجاه المساند لطلب الكويت والذى عبر عنه كل من الرئيس ريجان وفرانك كارلوتشى سكرتير الرئيس لشئون الدفاع آنذاك هو الذى ساد، لأن ثمن التخلى عن الكويت فى الوقت الذى لبى فيه الاتحاد السوفيتى مطلبها كان يعنى دفعها إلى أحضان السوفيت[٦٥]. فالكويت قد استخدمت الكارت السوفيتى لدفع واشنطن للتحرك[٦٦]. بينما تدخل الولايات المتحدة إلى جانب الكويت سيمثل مكسباً أمريكياً فى عدة ابعاد:

أولاً: استعادة مصداقية الولايات المتحدة فى العالم العربى بعد فضيحة مقايضة السلاح بالرهائن مع ايران[٦٧].

ثانياً: أن تثبت للدول العربية الصديقة أن أمريكا هى الحليف الذى يمكن الأعتماد عليه.

ثالثاً: أستعادة الدور الأمريكى فى الخليج بصفتها الدولة الحامية فقد أصبح الوجود الغربى فى المنطقة ظاهراً بكل قواته ومستشاريه، بعدما ادخلت سبع دول أوروبية سفنها إلى الخليج.

رابعاً: ضمان تدفق الأمدادات البترولية[٦٨].

وتدور وجهة النظر الأمريكية الرسمية[٦٩] حول أن أمريكا ملتزمة بتأمين حرية الملاحة فى مضيق هرمز لجميع دول العالم ومن ثم فأن تدخل أمريكا لتحقيق هذا الهدف هو من أسس سياستها الخارجية التى لا تستطيع أن تتخلى عنها. ولم يتفق المسئولون الأمريكيون والرأى القائل بأن التواجد الأمريكى فى المنطقة سيصعد من الصراع، بل على العكس فى رأيهم أن التواجد الأمريكى المكثف سيدلل لإيران على جدية الولايات المتحدة فى تحقيق هدفها، فاستعراض القوة هو ظاهرة متكررة فى مناطق التوتر الدولى الغرض منها الإيحاء للطرف الآخر بخطورة الموقف وجدية ردود الفعل والأستعداد لأستخدام الخيار العسكرى فى حالة أى تصعيد جديد. وبناء عليه فهم لم يتصوروا أن إيران يمكن أن تكون من الحماقة بحيث تدخل فى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس فوجهة النظر الأمريكية الرسمية ساندت التوجه الداعى إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بالتزامها الدولى والا فقدت هيبتها كقوة عظمى.

ومن جهة أخرى فان متخذى القرار كانوا مدركين تماماً لأهمية عامل المصداقية فى سياسة أمريكا الخليجية فإذا أفقد العرب إيمانهم فى قدرة أمريكا على حمايتهم فلماذا يساندون المبادرات الأمريكية فى الخليج.

وفى تطبيق مباشر لأستعادة مصداقية الولايات المتحدة وتعزيز الثقة بنواياها وبمقدرتها على المحافظة على أمن المنطقة، عملت إدارة ريجان على أستعادة السعودية كليا إلى الصف الأمريكى وسيرها فى إطار دبلوماسية الولايات المتحدة فى المنطقة. فأمدت إدارة ريجان المملكة السعودية بخمس طائرات للإنذار المبكر (AWACS). فالمملكة تمثل حجر الزاوية للاستراتيجية الغربية بالمنطقة. فهذه الصفقة وأن كانت تساهم فى تدعيم الشعور بالأمن لدى المملكة السعودية من ناحية فهى من ناحية أخرى كانت تخدم الأهداف الاستراتيجية للغرب وتضع أساسا للدفاع السعودى الأمريكى المشترك وتساعد فى أقامة شبكة جوية تحمى منطقة الخليج بكاملها(٧٠).

والواقع أن الحرب العراقية الإيرانية تكفلت بإعادة السعى من قبل الدول الخليجية للولايات المتحدة طلبا للأمن والدفاع. فلا يمكن إغفال تأثير انتصار إيران. فقد ينتج عن ذلك الانتصار مجموعة من المتغيرات الأقليمية تختلف فى طبيعتها عما هو قائم فى الوقت الراهن، ومن هنا نستطيع أن نقف على مبعث تخوف دول المنطقة من الإحتمالات التى قد تتمخض عنها تلك الحرب.

وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستغل قلق الدول الخليجية لتعزيز وجودها فى المنطقة وخاصة فى المملكة العربية السعودية التى فتحت اجواءها لطائرات الأستطلاع الأمريكية، وكما أن التسهيلات العسكرية الضرورية التى منحت للولايات المتحدة سمحت بوجود عسكرى أمريكى بارز دون أن يثير حساسية دول المنطقة التى ألتزمت الصمت حيال إعطاء عمان والبحرين ومصر تسهيلات عسكرية لقوات الانتشار السريع(٧١).

ومن ناحية أخرى فقد أتاح تهديد الأمن الناجم عن الحرب أمام الولايات المتحدة فرص التوسع فى علاقاتها العسكرية مع دول الخليج.

فالحرب شجعت المملكة السعودية وغيرها من دول الخليج على التعاون أكثر مع الولايات المتحدة بغرض العمل على إعادة بناء قواتها العسكرية طالبين مزيداً من الاسلحة والتجهيزات العسكرية خوفاً من الخطر الإيرانى.

وخلاصة القول أنه كان يعتقد أن قيام مجلس التعاون الخليجى سيكون كفيلاً بصياغة سياسة أمنية من شأنها العمل الجدى لتوطيد الأستقرار فى المنطقة وأبعاد أخطار التدخل الخارجى عنها. ولكن التطورات اللاحقة أثبتت عدم استطاعته تحقيق التعاون الكفيل بمجابته الأخطار الداخلية والخارجية المتمثلة فى وجود التهديد الإيرانى وترك أمن المنطقة لمسئولية الدول الكبرى. فقد أتاحت الحرب للقوتين العظميتين فرصة الوجود الدبلوماسى والعسكرى فى منطقة من أهم المناطق بالنسبة للعالم، فقد أتت الحرب بالاتحاد السوفيتى إلى المنطقة بعد أن ظل مستبعداً عنها وقتاً طويلاً، كما وجدت الولايات المتحدة فرصتها لاستعادة أهميتها فى المنطقة بعد أن ضاعت هيبتها فى أعقاب سقوط الشاه واندلاع الثورة الإيرانية.

فالحرب جسدت المصاعب التى واجهتها دول مجلس التعاون فيما يخص التوفيق بين أهدافها المعلنة مع الظروف الحقيقة التى أملتها التطورات السياسية والعسكرية فى المنطقة. فالمجلس راح يؤكد على موقفه الحيادى تجاه جميع الدول ومسئوليته الجماعية الذاتية عن الأمن والأستقرار فى منطقة الخليج. وقد أصرت الدول الخليجية فى هذا المقام على عدم السماح بتدخل أى قوى – خاصة القوى العظمى – فى المنطقة. الا أنه ورغم هذا الموقف الجماعى المعلن ففى نفس الوقت هناك إدراك متعاظم لدى القيادات الخليجية بان الإمكانات العسكرية الجماعية ربما لا تكون كافية لتلبى احتياجاتهم الاستراتيجية. وربما لهذا السبب فان مجلس التعاون ميز بين مفهوم السيادة

الوطنية ومسئولية الدول الأخرى فيما يتعلق بحماية مياه وممرات الخليج وحرية الملاحة فيها. فقد راح يؤكدان حماية حرية الملاحة فى الخليج هى مسئولية دولية.

أن المدخل الرئيسى لشرح هذا التناقض فى المواقف هو أن الدول الخليجية الست مجتمعة أعضاء مجلس التعاون الخيلجى لا تملك لا الامكانات السكانية ولا العسكرية التى تؤهلها لحماية ذاتها. فلا شك مثلاً أن دول الخليج مجتمعة وحجم السكان المكونين للجيش لا تتمشى مع قدرات وحجم سكان كل من العراق وإيران فاربعة من الست دول المكونة للمجلس كما سبق الإشارة محدودى السكان والمساحة الجغرافية. فالمملكة السعودية وسلطنة عمان هم فقط الذين يملكون مساحة جغرافية يعتد بها[٧٢].

كما أن هناك مشاكل عديدة متمثلة بالتنسيق وكذلك توحيد مستوى التسلح والقيادة[٧٣]. فالرغم من الخطر المحقق بالنسبة للكويت بالذات فى عامى ٨٦ و٨٧ فان التنسيق العسكرى بين دول مجلس التعاون الخليجى لم يتعدى الإجراءات الشكلية الممثلة بتدريبات مشتركة وقوات رمزية على الأخص من الكويت والسعودية المتمركزة فى حفر الباطن.

ويبقى البحث عن أمن المنطقة يعتمد على القوى الخارجية ومصلحتها فى الحفاظ على أمن دولها. فالولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس لديهما رؤية واحدة أو متقاربة إلى حد كبير فى الخليج. فمسألة أمن الخليج والتى تشكل محور أهتمام المجلس، تبقى من أهم القواسم المشتركة الأمريكية الخليجية لذا فان مجلس التعاون الخليجى رغم أنه خطوة تنسيقه متقدمة على المستوى الرسمى العربى لكن عدم فاعلية دوره الأمنى يخدم إلى حد كبير الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وهذا ما أكدته حرب الخليج الثانية.

حرب الخليج الثانية:
الغزو العراقى للكويت:

يمثل الغزو العراقى للكويت فى اليوم الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ ثانى عملية عسكرية للعراق فى منطقة الخليج خلال عقد واحد. ففى مطلع الثمانينات شن الحرب على إيران وشكل بذلك أزمة الخليج الأولى وحين دخل بقواته الكويت عاملاً على ضمها قلب مرة أخرى ميزان القوة فى المنطقة مما أدى بدوره إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى(٧٤).

وتعد الأزمة العراقية الكويتية حلقة من حلقات الصراع الحدودى بين العراق والكويت منذ رسمت الحدود بينهما فى عام ١٩٠٥ بواسطة (بيرسى كوكس) المقيم البريطانى فى بوشهر. ومنذ ذلك الحين فإن خط الحدود الفاصل بين العراق والكويت - فى حساب العراق - هو مجرد نقط رسمها كوكس. ومن ثم استمرت الصراعات الحدودية بين الدولتين حتى الغزو العراقى الأخير للكويت. إذ تتطلع العراق منذ أواخر الثلاثينات إلى ضم الكويت إليه فى صورة اتحاد بين البلدين(٧٥) على أساس أنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثمانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى(٧٦). فلم يمضى أسبوع على أستقلال الكويت عام ١٩٦١ حين بدأت العراق تشير إلى أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وفى عام ١٩٧٣ بدأ العراق يطالب بالحصول على جزيرتين تقعان فى الخليج بالقرب من العراق(٧٧).

أما الغزو العراقى للأراضى الكويتية عام ١٩٩٠ فقد جاء على أثر أفتعال أزمة من جانب العراق(٧٨) فقد بعث وزير خارجية العراق طارق عزيز مذكرة إلى الشاذلى القليبى أمين عام الجامعة العربية فى ١٩٩٠/٧/١٥ تضرر

فيها من حكومة الكويت بإستغلال انشغال العراق فـــى حربـــها مـــع إيـــران واشتراك حكومتى الكويت والامارات فى عملية مدبرة لأغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصتها المفردة فى منظمة الاوبك الأمر الـــذى أدى إلى تدهور أسعار البترول من ١٨ دولار[٧٩] للبرميل إلى مـــا بيـــن ١١ و١٣ دولار مما أصاب العراق بخسارة بلغت فى الفـــترة مـــن ٨١ - ١٩٩٠، ٨٩ بليون دولار[٨٠].

وأتهم عزيز الكويت بإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبـــى مـــن حقل الرميلة العراقى وسحب النفط منه، وقدر قيمة النفط الذى سحبته الكويـــت ٤ مليار دولار. كما طالب العراق بالغاء الديون المستحقة على العـــراق مـــن دول الخليج وتنظيم خطة عربية على غرار مشروع مارشال لتعويض العـــراق بعض ما خسره فى الحرب.

أما الكويت فقد حاولت من جانبها تطويـــق الأزمـــة والدخـــول فـــى محادثات مع العراق لمناقشة المسائل القانونية والنفطية والمالية. ولكـــن كمـــا أعلن فيما بعد فحضور رئيس الوفد العراقى لم يكن لمناقشة التفاصيل وإنمـــا لمعرفة مدى قبول الكويت للمطالب العراقية مما أدى إلى فشل المحادثات بيـــن الدولتين[٨١].

وبينما كانت الجهود الدبلوماسية العربية تنشط لتطويق الأزمـــة بيـــن الدولتين غزت العراق الأراضى الكويتية وأدخلت ما لا يقل عن مائـــة ألـــف جندى عراقى تدعمهم الدبابات والعربـــات الثقيلـــة لبســـط ســـيطرتها علـــى الكويت[٨٢].

ولا شك أن أزمة الخليج الثانية التى أعقبت التدخل العسكرى العراقى فـــى

الكويت مثلت أهم حدث فى تلك الفترة سواء على المستوى الأقليمى أو الدولـــى. فنظراً للأهمية الاستراتيجية للمنطقة كان لابد أن تثير الأزمة أهتمام العديـــد مـــن الأطراف الأقليمية والدولية أصحاب المصالح فى المنطقة فتحـــول الـــنزاع بيـــن العراق والكويت إلى نزاع متعدد الابعاد والأطراف. وفور نشوب الأزمة نشـــطت جهود الأطراف الخارجية بحثاً عن تسوية لأنهاء الأزمة بين الدولتين.

وهنا يتعين الإشارة إلى مواقف الأطراف الخارجية سواء على الصعيد الأقليمى أو العربى أو الدولى حتى يتسنى فى ضوء ذلك توضيح الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى من هذه الأزمة وهو الذى يمثل محور أهتمـــام هـــذا البحث.

بدا الموقف العربى فى الأيام الأولى عقب غزو الكويت متوحداً علـــى قاعدة عدم القبول بهذه الواقعة، رغم ما حدث من تباين بشأن كيفية التعبير عن هذا الموقف. ففى الوقت الذى رأت غالبية الدول العربية ضرورة اتخاذ موقف واضح يقوم على ادانة العراق بعد أن اخفقت اتصالات يوم ونصف فى أقناعه بالتراجع، فضلت أقلية منها اعطاء فرصة أخرى لهذه الاتصالات قبل اعـــلان موقف حاسم. وظهر هذا التباين خلال الاجتماع الطارئ لـــوزراء الخارجيـــة العرب يوم ٣ اغسطس بالقاهرة. فقد تميز مشروع القرار الذى قدم للتصويـــت بالحسم فى أدانة العدوان العراقى على الكويت ورفض أى اثار مترتبة عليـــه وعدم الاعتراف بتبعاته، مع مطالبة العـــراق بالانســـحاب الفـــورى وغـــير المشروط لقواته إلى مواقعها فى الأول من أغسطس. لكنه أكد فى الوقت نفسه على ضرورة الحل السلمى بمد المطالبة بعقد اجتماع قمة عربى طارئ للبحث فى سبل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين ورفـــض أى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية.

وتمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٤ دولة. ونظراً لعدم مشاركة ليبيا فى الاجتماع وعدم أحقية العراق فى التصويت، تكون خمس دول قد اتخذت موقف عدم الموافقة على القرار هما الاردن والسودان وفلسطين وموريتانيا واليمن، بغض النظر عن طريقة تصويتها عليه والتى وردت بشأنها روايتان مختلفتان: الأولى تقول بأن أربع دول رفضته هى الاردن والسودان وفلسطين واليمن، بينما امتنعت موريتانيا عن التصويت. والثانية تقول بأن اربع دول تحفظت عليه هى السودان وفلسطين وموريتانيا واليمن، بينما رأى الاردن عدم طرحه للتصويت اصلاً حتى لا يؤثر سلبياً على الاتصالات الجارية لاحتواء الازمة.

لكن الملاحظ أن هذا الموقف الذى نسب إلى الاردن فى الرواية الاخيرة كان قاسماً مشتركاً بين الدول الخمس، التى فسرت عدم موافقتها على القرار بأنها تفضل القيام بدور الوسيط لحل الأزمة فى إطار عربى.

والملاحظ أيضاً أنه فى الوقت الذى لم يصدر عن أى منها موقف ينطوى على قبول بالاحتلال العراقى للكويت، كان بعضها اكثر وضوحاً فى دعوته إلى ضرورة انهاء هذا الأحتلال، وخاصة اليمن الذى واجه موقفاً حرجاً فى اليوم الأول للغزو لكونه العضو العربى الوحيد فى مجلس الأمن الذى سارع بعقد اجتماع لادانة هذا الغزو. فرغم امتناع مندوب اليمن عن التصويت على قرار مجلس الأمن مبرراً ذلك بعدم توفر التعليمات الكافية لديه، الا أنه أكد على الالتزام بمبادئ عدم اللجوء إلى القوة وسلامة وسيادة واستقلال كل الدول بما فيها الكويت. كما أكد الرئيس اليمنى فى اليوم الثانى ضرورة الاسراع بسحب القوات العراقية من الكويت.

ورغم أن الأردن دعا بشكل أقل وضوحاً إلى الانسحاب العراقى خلال الاتصالات التى نشط فى اجرائها، فقد كان أكثر حسماً فى رفضه النتائج المترتبة على الغزو عندما أعلن عدم القبول بضم الكويت للعراق، لكنه بدأ، مع ذلك، أكثر تفهماً من أية دولة عربية أخرى - باستثناء منظمة التحرير - لدوافع الغزو على أساس أنه لم يأت من فراغ، وانما كانت هناك مشكلة بين البلدين منذ فترة طويلة.

أما منظمة التحرير فقد نشطت أيضاً فى الاتصالات لاحتواء الأزمة بالتوازن مع التحرك الأردنى. ورغم غموض موقفها الرسمى من قضية انسحاب القوات العراقية، تدل الأفكار التى طرحتها خلال تلك الاتصالات على تأييدها لهذا الانسحاب لكن مع اعطاء العدوان وضعاً متميزاً فى الكويت.

لكن هذا التباين فى طريقة تعامل الدول العربية مع واقعة الغزو أخذ يتسع مع تصاعد الأزمة واتجاه السعودية إلى طلب قوات أجنبية وعربية لحماية أمنها من التهديد التى استشعرته نتيجة حشد قوات عراقية كبيرة على حدودها. فقد أخذ هذا التباين يتطور فى اتجاه الانقسام إزاء ذلك التطور وتبلور الانقسام بشكل واضح خلال القمة الطارئة التى انعقدت بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس، مع حدوث تغير فى تركيب المعسكرين اللذين ظهرا خلال اجتماع وزراء الخارجية. فالدول التى ادانت الغزو العراقى هى نفسها التى أيدت الإجراءات السعودية على أساس أعمال حق الدفاع الشرعى. لكن هذا المعسكر فقد دولتين هما الجزائر التى امتنعت من التصويت على قرار القمة المؤيد للإجراءات السعودية، وتونس التى غابت من القمة بعد أن كانت قد طالبت بتأجيلها يومين على الأقل لإجراء المزيد من المشاورات، ثم اتخذت بعدها موقفاً مبدئياً للقرار الصادر عنها. أما ليبيا التى غابت عن اجتماع

وزراء الخارجية فقد شاركت بالقمة ورفضت قرارها.

وعلى هذا النحو أصبح الانقسام العربى يتركز على قضية التدخل الأجنبى التى أدت إلى تعقيد الأزمة على المستويين الرسمى والشعبى، حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية إلى اعطائها الأولوية واعتبارها الأكثر خطراً، بينما أصرت دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هى الاصل الذى لا ينبغى ان يطغى عليه الفرع.

وإذا استثنينا العدوان باعتباره مصدر الأزمة، يكون النظام العربى قد انقسم عددياً إلى معسكرين أحدهما يضم ٦٠%، والآخر يشمل ٤٠% من اعضائه.

يضم المعسكر الأول دول مجلس التعاون الخليجى الست ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتى، بينما يشمل المعسكر الآخر الجزائر واليمن والأردن والسودان وموريتانيا وفلسطين وليبيا وتونس. الأمر الذى يعكس مدى العجز العربى(٨٣).

ومهما يكن من أمر فان قرارات القمة جاءت فى مضمونها رافضة للغزو العراقى ومطالبة بعودة الشرعية لأصحابها. فضلاً عن ذلك فانها أبرزت خطوة جديدة هى عدم الاقتصار على مجرد الشجب أو الاعتراض وإنما ذهبت خطوة أبعد من مجرد تأييد السعودية، تمثلت فى إرسال قوات مسلحة لمساندتا ومساندة دول الخليج.

ومع تأكد القيادة المصرية من رغبة العراق فى استمرار عدوانة على الكويت. فى أعقاب فشل جميع الجهود السليمة. كان التحرك المصرى هذه

المرة متسماً بالخصوصية وذلك بالسير فى عدد من الاتجاهات فى أن واحد.

استجابة القيادة المصرية لطلب للمملكة العربية السعودية بأرسال قوات عسكرية مصرية، بناء على قرارات القمة العربية وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية. مع التأكيد على اقتصار مهمة هذه القوات المصرية على الردع. وأنها ستعمل تحت القيادة السعودية. بالأضافة لأرسال قوات عسكرية مصرية لدولة الامارات العربية. وهذه ليست المرة الأولى التى يتم فيها استخدام قوة عربية فى منطقة الخليج. حيث سبق لقوة عربية مشكلة من مصر والسعودية والأردن أن أرسلت للفصل ما بين العراق والكويت لحماية سيادة الكويت عام ١٩٦١.

وإن كانت هذه القوة العربية والتى وصل عددها إلى ٣٠ ألف جندى لم تغنى عن القوات العسكرية الأجنبية، التى جذبها الغزو العراقى للمنطقة. فانها لم تشكل سوى مسألة رمزية للتدليل على دور عربى فى الدفاع عن أستقرار منطقة الخليج(٨٤).

وكما عبر عن ذلك الملك فهد بقوله «كنا نود وكنا نرغب فى أن نستعين فقط بقوات عربية تدعم القوات السعودية فى الحفاظ على أمننا الوطنى لكن ما من قوات عربية جاهزة لهذا الأمر ملجأنا إلى كل العالم» فمدلول هذه القوة العربية رغم رمزيتها تركز فى بعدها السياسى أكثر من الأثر العسكرى لها.

ولا شك أن التحرك السعودى المتمثل فى مطالبته لقوات عربية وأجنبية أنطلق من عدة اعتبارات: **الأول:** انتماء السعودية إلى مجلس التعاون الخليجى، بل أن السعودية تلعب الدور القائد فى هذا المجلس بما يعينه ذلك من

الحفاظ على مصداقيتها كدولة قائده إزاء تعرض أحد الأعضاء لمشكلة ما.

الثانى: كون السعودية دولة مصدره للبترول، فى حين أن أحد جوانب النزاع العراقى الكويتى كان تجاوز حصص التصدير بما يعنيه ذلك من إمكانية الدخول فى خلاف مع العراق فى أى ظرف من الظروف.

الثالث: يمكن للخلاف العراقى الكويتى على الحدود أن يفتح خلافات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية وبين السعودية واليمن من ناحية أخرى وبين السعودية نفسها والعراق من ناحية ثالثة ولهذا فقد كان التحرك السعودى سريعا. فقد حدثت فعلا ٣ أختراقات للحدود السعودية مما دفع المملكة إلى إتخاذ القرار بطلب المساندة من الولايات المتحدة والغرب وأيضا من الدول العربية والإسلامية.

وتستند الرؤية السعودية أيضا إلى أن الرئيس العراقى بإجتياحه الكويت لا يمكن حساب أو توقع قرارته المقبله. ففى بيان الملك فهد إلى الشعب السعودى والذى أعلن فيه استياء المملكة ورفضها للاعتداء العراقى وكل ما ترتب عليه أعلن أن «اشتراك القوات الصديقة والشقيقة لمساندة القوات السعودية ليس موجها ضد أحد وإنما للدفاع عن المملكة السعودية»(٨٥).

وعند هذه المرحلة تبلورت الأسس الرئيسه لسياسة المملكة السعودية تجاه الأزمة والتى عبرت عنها السعودية بالآتى: أولا أن هذه القوات الأجنبية لن تأتى إلى الخليج إلا بحكم الضرورة وأنها ستجئ بطلب من المملكة وأنها ستغادر عند انتهاء مهمتها أو طلب الحكومة السعودية منها ذلك، وثانيا التأكيد على الدور الدفاعى لهذه القوات وأنها ليست لمهاجمة أحد وذلك فى الوقت الذى أوضحت السعودية بجلاء أن الحل يقوم على الجلاء الكامل للقوات

العراقية وعودة الشرعية للكويت. ولقد دخلت المملكة السعودية إلى ساحة المواجهة مع العراق بدءاً من ١٤ أغسطس بعد أن قامت بإغلاق انبوب النفط العراقى الممتد عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر حيث منعت تحميل ناقلة نفط عراقية أى كمية من النفط.

الا أنه يمكن القول أن السعودية دخلت ساحة المواجهة منذ اليوم الأول للغزو العراقى للكويت حين فرت الأسرة الحاكمة الكويتية والحكومة الكويتية إلى السعودية. فمنذ الساعات الأولى للغزو طلبت حكومة الكويت من الولايات المتحدة تقديم المساعدة العسكرية لتأمين انسحاب القوات العراقية، وصرح سفير الكويت فى الولايات المتحدة، أن المطلوب الآن هو وضع استراتيجية لمواجهة الاحتلال وتأمين انسحاب القوات العراقية، وأنه يتوجب إرسال إشارة واضحة إلى العراق ليس من جانب الولايات المتحدة فحسب بل من الدول الغربية وحلف الأطلس لإظهار جدية الوضع وخطورته.

وفى نفس الوقت شاركت الكويت فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية العربية الطارئ وطالب المندوب الكويتى بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل وإنهاء الغزو، وصرح عقب صدور بيان مجلس الجامعة بأن الأدانة العربية غير كافية، وكان على وزراء الخارجية العرب أن يتخذوا إجراءات ضد العراق وينفذوا اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

ومن الواضح أن الحكومة الكويتية لم تعول كثيراً على الجامعة العربية رغم تفضيل عدم الخروج على مظلتها فمجمل التحرك الكويتى كان مراهناً على استخدام القوة، وبالأساس على الموقف الأمريكى. ويعود ذلك فى المقام الأول منه إلى إدراك الكويت أن للولايات المتحدة وللغرب عامة مصالح

حيوية فى المنطقة لا يمكن تجاهلها أو التغـاضى عنها بسهولة، بالإضافة إلى تكون قناعه كويتية بأن الغزو العراقى يهدف إلى الاحتلال الدائم والضم ومـن ثم فان أمريكا - والغرب من ورائها - هى الوحيدة القادرة على تأمين مساعدة فعالة فى إنهاء الأحتلال العسكرى سواء بالوسائل العسكرية أو غيرها. ويتـأكد هذا الفهم من خلال التصريحات التى أدلى بها فى ١٥ أغسطس سفير الكويـت فى الولايات المتحدة «لسنا خـائفين طالمـا أن الشـعب الأمريكـى والإدارة يدعماننا، لكن عامل الوقت مهم جداً.. أن الكويت طلبت التدخـل العسـكرى الأمريكى، الا أن القرار يعود إلـى الإدارة الأمريكيـة حسـب اسـتعداداتها وسياستها»، وفى المقابل أعلن الرئيس الأمريكى بوش فى ٦ أغسطس أنه قـدم بعض الضمانات للشيخ جابر الاحمد وأوضح أن الحلف الأطلنطى يفكر نفـس التفكير الموجود لدى الإدارة الأمريكية وأننا لن نقبل بأقل من الانسحاب.

وفى هذا السياق أعلن أمير الكويت فى ٧ أغسطس بعد القرارات التى أتخذها مجلس الأمن يعترض بالعقوبات الاقتصادية على العراق أن ذلك ليـس كافياً وأنه يجب البحث عن تدابير أخرى، وفى اليوم التالى رحـب المنـدوب الكويتى فى مجلس الأمن بقرار المملكة السعودية بالسماح للولايات المتحـدة باستخدام مرافقها العسكرية مشيراً إلى أن الكويت ترحب بالتدخل الأجنبى فـى حالة رفض العراق للأنسحاب غير المشروط وعودة الشرعية، وأن الحـرب فى هذه الحالة ستكون شراً لابد منه للحفاظ على أمن المنطقة عامة وليس أمن الكويت فقط. وقبل أن تنعقد القمة العربية الطارئة فى القاهرة فى ١٠ اغسطس كانت الولايات المتحدة قد تلقت طلباً رسمياً من الكويت بـالعمل علـى تنفيـذ العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق من خلال قرارات مجلـس الأمن، الأمر الذى يعطى لواشنطن والعواصـم الغربيـة الأخـرى «الحـق

القانونى» لأعتراض السفن المحملة بضائع من العراق وإليه، كما بعث أمير الكويت رسائل رسمية باسم حكومة الكويت لعواصم الدول الكبرى يطلب فيها فرض حظر على البترول الكويتى فى أطار الحظر الذى أقره مجلس الأمن(٨٦).

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الكويتية بتحركات دبلوماسية نشطة وعلى نطاق واسع تركزت فى اتجاهين، الأول تمثل فى سلسلة من الزيارات قام وزير الخارجية صباح الاحمد إلى الدول الخمس دائمة العضوية، فى مجلس الأمن وبعض الدول الغربية وذلك لتوضيح الموقف الكويتى وشرح أوضاع المنطقة والحصول على تأييد هذه الدول للقرارات المتعلقة بالأزمة فى مجلس الأمن، والاتجاه الثانى كان باتجاه الدول العربية التى تطالب بأنسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية أو التى يرجى منها ذلك فى محاولة حشد موقف عربى أكثر أتساقاً خلف المطالب الكويتية وشملت هذه الجولة دول عديدة من أهمها مصر وسوريا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وكجزء من التنسيق فى العمل الخليجى كان ولى العهد الكويتى الذى قام بهذه الزيارات يجتمع فى أغلب الأحيان مع سفراء دول مجلس التعاون الخليجى فى هذه الدول قبل انتهاء زيارته.

ومنذ بداية الغزو أكدت حكومة الكويت على الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام العراقى والتى باتت تهدد المنطقة ككل، وأن الغزو لم يكن حلاً لنزاع حدودى أو لأزمة اقتصادية أثارها صدام حسين وإنما كان بسبب خطة مبيتة واصرار على احتلال الكويت وضمها بالقوة، وبالتالى رفضت الحكومة الكويتية بشكل قاطع كل المبادرات العراقية بدءاً من الانسحاب المتزامن، لأسرائيل من الأراضى المحتلة وسوريا من لبنان.. ومطالبته بعد

ذلك بسحب القوات الأجنبية فى مقابل أطلاقه للأجانب المتواجدين فى العراق، وهناك سبب آخر لهذا الرفض هو أن كل الطروحات العراقية لم تتطرق إلى عودة الوضع فى الكويت إلى ما كان عليه قبل الغزو بل رفضت ذلك باصرار، ولذا أعتبرت الكويت أن هذه المبادرات ما هى إلا تسويف يهدف إلى التشويش وأضاعة الوقت، فالوجود الأجنبى نجم عن الغزو العراقى للكويت، كما أن للسعودية الحق فى أن تدفع عن نفسها ضد أى حظر يهددها وبالوسيلة التى تراها مناسبة، ولابد أولاً من تنفيذ قرارات مجلس الأمن والانسحاب العراقى، وتبعاً لهذه الرؤية أعلن كبار المسئولين الكويتيين أنهم مع أية وسيلة أو صيغة تجبر الرئيس صدام حسين على سحب قواته وصرح صباح الاحمد فى خلال زيارته لواشنطن فى ١٥ أغسطس «أن كل ما يهم حكومتى هو العمل على تحرير بلدى ولو كان من جانب الشيطان ولكن باستثناء واحد هو اسرائيل».

وهنا يجدر طرح التساؤل عن دور مجلس التعاون الخليجى تجاه الأزمة باعتباره تجمعاً إقليمياً يسعى لتحقيق الأمن الجماعى لأعضائه وقد احتلت أرض إحدى الدول الأعضاء فيه.

يبدو أن مجلس التعاون الخليجى ككل شارك الكويت وجهة نظرها بأن الأزمة أكثر تعقيداً من أن تحل فى إطار جامعة الدول العربية. الا أن دول مجلس التعاون الخليجى مثل الدول العربية الأخرى التى سعت لإنشاء أو الارتباط بأنظمة إقليمية فرعية لم تفضل قطع روابطها بجامعة الدول العربية. ففى البيان الذى صدر عقب انعقاد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى القاهرة فى ٣ أغسطس على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية عقب الغزو مباشرة والذى مثل أول رد فعل جماعى لدول الخليج تجاه

الأزمة، طالب بيان المجلس بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل أغسطس. كما أعلن عدم الأعتراف بنتائج العدوان العراقى. ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربى موحد.

الا أنه فى الوقت الذى سعت فيه دول المجلس إلى الأحتفاظ بقدر الإمكان بالمظلة التى تربطه بتجمعه الإقليمى الأصلى ونظرا لوجود نوع من التمايز بين موقف المجلس كتجمع إقليمى وموقف بعض الدول العربية فقد أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون بيانا اكدوا فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس الجامعة الطارئ برفض المجلس القاطع لأى تدخل فى الشئون العربية لا يعنى أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأنه من منطلق الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية فان الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلم فى العالم وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبى.

وقد انعقد ثانى اجتماع طارئ للمجلس خلال خمسة أيام فى ٧ أغسطس بمدينة جدة، لبحث التطورات فى المنطقة وأكد فى بيانه على موقفه السابق بدعوة العراق إلى الانسحاب ورفض المجلس للعدوان وأية أثار مترتبة عليه الا أنه يبدو أن هذا الاجتماع كان مخصصا لمناقشة وتبادل وجهات النظر فى الموقف العام والاحتمالات التى يمكن أن يتطور إليها والسبل الواجب اتباعها لمواجهته، إذ بعد ذلك بيوم واحد فى ٨ أغسطس أعلن الرئيس بوش عن ارسال قوات أمريكية كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقى.

ورغم الانعكاسات السياسية والأمنية السلبية التى سببها الاجتياح العراقى للكويت الا أن مؤسسات المجلس ظلت تعمل على تحقيق حد أدنى من التماسك والتنسيق بين المواقف، فعقد رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون الخليجى اجتماعيا فى الرياض فى ١١ أغسطس لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس فى مواجهة التطورات المحتملة والتنسيق فى شأن استقبال الوحدات الغربية والعربية التى استقدمت إلى المنطقة، كما عقد وزراء أعلام المجلس مؤتمرا طارئا فى جدة فى ١٥ أغسطس أكدوا فيه موقف المجلس من الغزو، وأشاروا إلى أعتمادهم لخطة أعلامية مشتركة كما تم الاتفاق على وقف التعاون الأعلامى مع العراق بكافة صوره وأشكاله وبث نشره يومية تليفزيونية تعدها دولة الكويت وتذاع عبر تليفزيونات دول المجلس. ويبدو أن هذه الإجراءات أتخذت بهدف مواجهة الحملات الأعلامية القوية التى شنها العراق بعد وصول القوات الأمريكية والغربية إلى الخليج وأيضا بهدف الابقاء على صوت الكويت حاضرا فى الخليج.

كما عقد وزراء الدفاع فى دول المجلس اجتماعيا استثنائيا فى الرياض فى ٢٢ أغسطس نوقش فيه الوضع العسكرى بالإضافة إلى توصيات رؤساء الأركان فى اجتماعهم الذى عقد فى الرياض، وذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى فى هذه المرحلة هى دعم ومساندة الكويت وأن تعمل دول الخليج كدول مرتبطة مع الكويت أرتباطا تعاقديا وتخليصها مع الأحتلال العراقى فى الإطار الدولى وأن النقطة الثانية تختص بأكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للأستفادة القصوى من التسهيلات المتواجدة فى منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وفى إطار أنتظام التشاور ادان وزراء خارجية المجلس فى اجتماعهم

المنعقد فى جدة فى ٦ سبتمبر الموقف العراقى الرافض للانصياع لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة وشدد على ضرورة انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية كما أكد أن أساس القضية هو احتلال العراق للكويت وشدد على احترام وجود المدنيين فى الأراضى الكويتية وتأمين سلامتهم وحمل العراق مسئولية ذلك، كما نوقش فى هذا الاجتماع مسألة عقد قمة طارئة لدول المجلس التى كانت أول قمة طارئة منذ تأسيس المجلس قبل عشر سنوات.

وبعد الاتفاق الذى حدث بين الإدارة الأمريكية وكل من السعودية والكويت على تحمل جزء من نفقات القوات المتواجدة فى منطقة الخليج، انعقد اجتماع حضره أربعة من وزراء المالية بدول المجلس للبحث فى سبيل المشاركة فى هذه النفقات وهم وزراء السعودية والكويت وقطر والامارات، وغاب عن الاجتماع وزيرا المال البحرينى والعمانى مما يرجح عدم مشاركة دولتيهما فى عملية التمويل نظرا لأنهما الأقل دخلا بين الدول الست.

ويوضح هذا أن المجلس التعاون الخليجى أستطاع أن يثبت بعض الفاعلية من من خلال اداءه السياسى حيث انتظمت مؤسسات المجلس فى عقد اجتماعاتها على المستويات المختلفة للتنسيق فيما بينها، وبالرغم من ذلك فان الغزو العراقى كشف عن فشل المجلس فى توفير مظله إقليمية للأمن توفر الحماية والأستقرار لاعضائه. فقوات درع الجزيرة تشكلت فى عام ١٩٨٤ بهدف نجدة أى دولة عضو فى مجلس التعاون الخليجى تتعرض لأى عدوان الا أن هذه القوات بحكم حجمها وقدراتها المحدودة وأيضا الآليه التى تنظم استخدامها لم يكن لديها الإمكانية للقيام بدور واضح. فلكى تتحرك هذه القوات لابد أن يصدر القرار لها بذلك من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لأن هذه

القوات تابعة لأكثر من دولة. والا أنه فيما يبدو أنه إشارة لاستمرارية المجلس كوحدة متضامنة فى مواجهة القوى الإقليمية المحيطة به فان الاجتماع الطارئ لوزراء دفاع المجلس قرر تدعيمها بالافراد والعتاد وأستكمال متطلباتها، كما تم وضعها فى إطار القيادة السعودية. وبعد أن أعلنت دولة الامارات العربية فى ٢٠ أغسطس موافقتها على أستقبال بعض القوات العربية والصديق للاسهام فى الدفاع عن المنطقة ثم لحقت بها قطر فى ٢٧ أصبحت القوات الغربية والعربية تحصل على تسهيلات من السعودية والامارات وقطر والبحرين وعمان أى فى كل دول الخليج. وفى النهاية ليس هناك ما يشير إلى دور أمنى جماعى لمجلس التعاون الخليجى فى مواجهة العراق فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة واجهت الموقف العراقى سياسيا وعسكريا واقتصاديا. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها عازمة على أسقاط النظام العراقى وإنهائه بكل الوسائل.

فقد جاءت الأزمة الناشئة عن الغزو العراقى للكويت فى وقت تفكك الأتحاد السوفيتى وأسدل فيه الستار على الحرب الباردة وتكرست سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين. لقد أفرز ذلك الوضع الجديد والذى أطلقت عليه الولايات المتحدة «النظام الدولى الجديد» مجموعة من المتغييرات كان لها علاقات تبادلية مع أزمة الخليج الثانية فقد جاءت حرب الخليج لتضيف بعدا جديدا فى مكانه الولايات المتحدة فى السياسة الدولية حيث تبوءت مكانة القطب الوحيد المهيمن والذى يعمل كرجل بوليس دولى حارس. وعلى هذا الأساس نجحت الولايات المتحدة فى ادارة الأزمة سياسيا وعسكريا ولتؤكد على دورها القيادى فى السياسة الدولية.

لا شك أن تركيز الاستراتيجية الأمريكية على قضايا الخليج له - كما

سبق أن عرضنا - له مبرراته السياسة والاقتصادية التى تجسدها مجموعة من المصالح الحيوية الأمريكية من أهمها ضمان تدفق البترول العربى إلى أسواقها ... وما يتطلبه ذلك من محافظة مستمره على أستقرار المنطقة برمتها. كما أنه يعكس سياسة الولايات المتحدة القائمة على مبدأ حماية هذه المصالح الحيوية... وهى المصالح التى إذا تعرضت لعدوان تعتبره الولايات المتحدة بمثابة اعتداء عليها يستوجب الرد عليه بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الوسائل العسكرية. فإذا ما أفلح النظام العراقى فى ضم الكويت بثروتها البترولية فانه ولا شك سيتحكم فى احتياجات الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة فى احتياجاتها من هذه السلعة الاستراتيجية وهو ما يتعذر على صناع السياسة الأمريكية التغاضى عنه طالما ظل الخليج بقيمته الاستراتيجية والاقتصادية وبالتالى بموقعه فى السياسة الخارجية الأمريكية.

وفى هذا الإطار نجحت الولايات المتحدة فى استغلال أزمة الخليج الثانية لحسم الجدل حول دورها القيادى فى المنطقة وكما عبر عنه بيان الخارجية الأمريكية بالعبارة الآتية: «نحن ملتزمون بمساندة مجهودات الأمن الذاتى والجماعى لأصدقائنا فى الخليج، والذى يجمعنا بهم روابط عميقة وممتدة»(٨٦).

فعلى الصعيد السياسى نجحت الولايات المتحدة فى شن حملة قوية لأدانة السلوك العراقى وتمكنت من استصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفيتى يدين الغزو ويطالب العراق بالانسحاب وذلك على الرغم من العلاقات الودية التى كانت تربط موسكو ببغداد. ونجحت الولايات المتحدة أيضا فى تحييد الموقف الصينى وذلك من خلال التلويح بتحسين صورة الصين لدى الرأى العام العالمى لا سيما الغربى بعد التشوه الذى أصاب تلك

الصورة بسبب المبالغة فى وصف القمع الحكومى للحركة الطلابية الصينية فى وسائل الأعلام الغربية[٨٧].

وفى هذا الإطار نجحت الولايات المتحدة فى تمرير أثنى عشر قرارا يطلب من العراق الانسحاب بلا قيد أو شرط - من مجلس الأمن دون اعتراض أو حتى امتناع عن التصويت من جانب أى من الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن. مما مثل إجماع دولى غير مسبوق فى تاريخ المجلس بما فى ذلك انسجام تام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

ففى ١٩٩٠/٨/٢ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ يدين عملية الغزو العراقى التى وصفها بأنها خرق للسلم والأمن الدوليين. وأنه إذ ينادى بعودة القوات العسكرية العراقية إلى حدود أول أغسطس انما يتصرف بموجب المادتين ٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة[٨٩]. وتلاه القرار رقم ٦٦١ فى ٨/٥ الذى أكد على حق الكويت فى الدفاع عن نفسه بكل الوسائل. وجاء القرار ثم ٦٦٢ ليؤكد على أن ضم العراق للكويت ليس له أى سند قانونى. أما قرارات مجلس الأمن الأخرى فجاءت جميعها لتفرض عقوبات دولية مشددة بما فى ذلك فرض حظر جوى تام وصارم على العراق نتيجة لعدم تنفيذه للقرار رقم ٦٦٠ كما جددت هذه القرارات التأكيد على ضرورة انسحاب العراق وانهاء ضمه للكويت.

بيد أنه وبعد مرور أربعة أشهر من غزو العراق للكويت أصدر مجلس الأمن فى ٢٩ نوفمبر القرار رقم ٦٧٨ والذى مثل أهم قرارات الأمم المتحدة تجاه الأزمة إذ أعطى العراق مهلة تنتهى فى ١٩٩١/١/١٥ لينهى

أحتلاله التام وغير المشروط للكويت ويصرح للدول الأعضاء بأستخدام كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ٦٦٠ وكافة القرارات الأخرى ذات الصلة أو ليواجه العراق احتمال استخدام القوة ضده من قبل قوات الدول الحليفه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

بذلك اضفى هذا القرار الشرعية الدولية على حرب تحرير الكويت التى أصبحت مؤكدة ولا مجال لتفاديها[٩٠].

فبعد أن تأكدت النوايا العراقية فى الاحتفاظ بالكويت وإعلانه ضم لها واعتبارها المحافظة رقم ١٩ مع رفض جميع المحاولات للتوصل إلى حل سياسى للأزمة بات من الواضح أن رجوع القوات العراقية عن الكويت لن يتم الا من خلال شن الحرب عليه بالنظر إلى ما كان يعلنه العراق من بيانات تؤكد استعداده للقتال طويل الأمد واحتفاظه بمفاجئات أخرى إذا هوجمت القوات العراقية فى الكويت. ولذلك لم يكن هناك اختيار أمام القوات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأعداد بشكل جدى لشن الحرب[٩١].

ففى نهاية أكتوبر أرسلت إلى المنطقة قوة عسكرية أمريكية ضخمة بلغت أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جندى مجهزة ومعدة بأحدث وأرقى المعدات العسكرية بالأضافة إلى ٥٠٠ طائرة مقاتلة و٥٥ بارجه حربية[٩٢] و٢٢٠٠ دبابه وأنضم إلى القوات الأمريكية حلفاء من ٢٥ دولية أخرى.

فشاركت بريطانيا بخمسة عشر ألف جندى و٥٦ طائرة و١٦ سفينة حربية كما بلغت عدد القوات الفرنسية ١٣,٠٠٠ و٧٥ طائرة و١٦ سفينة وبلغ عدد القوات المشاركة من كل من مصر وسوريا ٣٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ جندى على التوالى.

أضف إلى ذلك قوات من كل من تركيا والأرجنتين وباكستان والمغرب وبانجلدش وايطاليا وكندا وغيرها من الدول الأوربية التى شاركت مشاركة رمزية أما بطائرات أو سفن مثل اسبانيا والاتحاد السوفيتى سابقاً والدنمراك واليونان والنرويج والبرتغال وبولندا.

أما قوات دول الخليج فقد جاءت من كل من المملكة العربية السعودية والكويت فقد بلغ عدد القوات السعودية المشاركة ٦٠,٠٠٠ جندى و١٨٠ طائرة و٨ سفن أما الكويت فبلغ عدد أفراد قوتها ٧,٠٠٠ جندى فقط[٩٣] وانتشرت كلها فى المنطقة لمواجهة جيش صدام حسين الذى بلغ حجم قواته ٥٥ ألف محارب، ٤٢٣ دبابة، ٢١٦ قطعة مدفعية، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة[٩٤].

وبذلك بدأت عملية تحرير الكويت «عاصفة الصحراء» فى ١٦ يناير ١٩٩١ وأستمرت حتى ٢٤ فبراير وساهم فى تكلفتها ٥٤ دولة أما بالمعدات العسكرية أو بالدعم المادى والذى تحملت الشق الأكبر منه دول الخليج وبالأساس المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة. فبلغ اجمالى ما تحملته المملكة السعودية ٢٩ بليون دولار كان نصيب الولايات المتحدة منه ٢٢ بليون دولار[٩٥]. أما الكويت فيقدر مجمل ما تحمتله من تكاليف بـ ٢٠ بليون دولار، حصلت الولايات المتحدة على بليون ١٩ مليون دولار منه. اما اليابان فبلغ نصيبها من التكاليف ٤ بليون دولار والمانيا ٢ بليون دولار والجماعة الأوروبية ٦٧٠ بليون دولار فى شكل مساعدات اقتصادية بالاضافة إلى ١٠٣ بليون أخرى أما كوريا فقد ساهمت بـ ٢٢٠ مليون دولار لمجهود الحرب بالاضافة إلى ١٢٥ مليون فى شكل مساعدات اقتصادية[٩٦].

وهكذا نجحت الولايات المتحدة فى إدارة أزمة الخليج الثانية والوصول بها إلى تحرير الكويت وإلزام العراق رسمياً بكافة قرارات مجلس الأمن. كما احتفظت الولايات المتحدة بحق معاودة الهجوم على العراق أستناداً إلى القرار الثانى عشر لمجلس الأمن الذى يخول القوات الدولية حق اللجوء إلى القوة من جديد حيث نص على «انتهاء الحرب» يسرى رسمياً بعد الاستجابة العراقية الكاملة للشروط الخاصة بالغاء قرار العراق يضم الكويت وقبول تحمل المسئولية عن الخسائر التى نجمت عن الغزو وإعادة الممتلكات الكويتية التى استولت عليها قوات الغزو والعراقى.

وواقع الأمر أن حرب الخليج كانت حرباً أمريكية أن لم تكن مائة فى المائة، فعلى الأقل تسعين بالمائة وهى لا شك أنتصار باهر لتكنولوجيا السلاح الأمريكى بل أهم من ذلك أنها مثلت أختباراً معنوياً وسياسياً لا يقل أهمية وضرورة من وجهة النظر الأمريكية. ولكم شغل الرأى العام الأمريكى وكثير من مراكز البحوث المدنية والعسكرية بتقييم الحدث ونتائجه وانعكاساته على الدور العالمى للولايات المتحدة وعلى «النظام الدولى الجديد» لتصبح فيه الولايات المتحدة أكثر قدرة وقوة على قيادته وأكثر صلابة فى مواجهة منافسيها من القوى الراهنة أو المحتملة فى المستقبل. فهل هذا يعنى أن أقامة ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج أصبح شأناً أمريكياً متميزاً. فبعد أزمة الخليج الثانية برزت سياسة أمريكية نشطه تجاه المنطقة فالتوجه الأمريكى الجديد أنطلق من التصور بأن الولايات المتحدة - وبعد دورها فى تحرير الكويت لها حقوق سيادية فى النظام الأقليمى الخليجى تتجاوز مجرد المصالح الحيوية. فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب وعليه ينبغى أن تجنى كل ثمار انتصارها الباهر. مما يعنى قيامها بكل ما ينبغى القيام به من أجل الحفاظ

على مصالحها وتعزيز نفوذها بشكل مستقل ودون الحاجة للرجوع إلى أى طرف أقليمى أو دولى وبما يتناسب مع حقيقة أنها هى اليوم القوة المهيمنة فى «النظام العالمى الجديد»(٩٧).

أو على حد تعبير أحد الباحثين أن النتيجة الحاسمة لغزو العراق للكويت هى «أمركة أمن الخليج»(٩٨).

وهل هذا يعنى أيضاً أن الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى لا وجود له أصلاً؟ لا شك أن وظيفة مجلس التعاون الخليجى قائمة ومستمرة ولكن السؤال يبقى حول حدود فعالية دوره ومن ثم تصبح الأجابة هى محل التقويم.

أمن الخليج بعد الحرب:

كشفت أزمة الخليج الثانية عن كثير من الحقائق أهمها أرتبط بالتشكك فى القدرة المستقبلية لمجلس التعاون الخليجى فى مواجهة أى تهديدات أمنية قد تتعرض لها المنطقة رغم أن نشأته أرتبطت أساساً بهدف مواجهة الأخطار الداخلية والتهديدات الأقليمية. ورغم ذلك فقد أثبت المجلس منذ نشأته عدم فاعلية دوره الأمنى والتى تمثلت فى الآتى:

١-عدم استطاعته خوض حرب شاملة مع أى طرف رغم تخطيطه لتعاون عسكرى فى إطار المجلس وتكوينه لقوات «درع الجزيرة».

٢-وجود تهديدات خارجية أقليمية تفوق قدرات دول المجلس الستة مجتمعة بسبب ندرة العنصر البشرى فى دول المجلس بالمقارنة مع الدول مصدر التهديد، ناهيك عن القدرة العسكرية.

وقد دللت حرب الخليج الثانية عن تلك الحقائق حيث كشفت عن ثغرة

أمنية عميقة وأنكشاف واضح أمام التهديدات الخارجية استوجبت ضرورة المواجهة الصريحة لهذا التحدى.

فقد فجر الغزو العراقى للكويت معضله أمن الخليج مرة أخرى وعصف بالصياغات السابقة لأن التهديد الفعلى لهذا الأمن جاء من دولة عربية مما فرض على القوى الأقليمية والعربية والدولية إعادة النظر فى استراتيجية أمن دول الخليج.

وبأنتهاء الحرب طرحت العديد من التصورات عن الأمن الأقليمى فى الشرق الأوسط، وأحتل الحديث عن الأمن فى الخليج وترتيباته العسكرية المستقبلية مكانة الصدارة فى أى مشروع للأمن الأقليمى.

وقد أثار تعدد التصورات والصيغ التى طرحت فى شأن أمن الخليج عدداً من الجدليات أهمها تمحور حول منظورين أحدهما عربى والآخر غربى أمريكى وبينهما المنظور الخليجى نفسه.

فقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى أن «الدرس الذى تعلمته من الاجتياح الكويتى يفرض عليها الوحدة واليقظة وبناء القوة والاعتماد على الذات وتطوير أساليب التعامل العربى».

وفى أعقاب حرب الخليج أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى عن مستويات عدة للحفاظ على أمن دول المجلس تمثلت فى الأبعاد التالية:

١-البعد الخليجى الذى يستند إلى بناء قوة خليجية رادعة.

٢-البعد العربى والذى يرتبط بأعلان دمشق والذى ينص على تواجد قوات مصرية وسورية فى المنطقة(٩٩).

٣-البعد الدولى الذى يرجع إلى أهمية منطقة الخليج كأكبر مخزون استراتيجى للنفط، ومن هذا المنطلق كان تواجد القوات الأمريكية والغربية.

وقد تم التأكيد على بعد رابع هو البعد الأقليمى الذى يفرض أهمية المشاركة الإيرانية فى التشريعات الأمنية للمنطقة.

وقد بدا للوهلة الأولى أن البعد العربى له فرصة معقولة فى الترتيبات الأمنية المستقبلية فى المنطقة وذلك فى ظل التحالف العربى المناهض للغزو العراقى والمساند لدول الخليج والذى قادته كل من مصر وسوريا واستنادا إلى تصريحات بعض المسئولين الخليجيين.

فبعد التجربة القاسية التى مر بها العالم العربى، بسبب العدوان العراقى على الكويت، كان طبيعياً أن تكمل الدول العربية المعنية التى تحملت المسئولية منذ بداية الأزمة مسيرتها القومية وتتقدم نحو البحث عن علاج لما كشف عنه من حقائق العجز العربى.

وكانت البداية التى تبشر بهذا الاتجاه هى التوصل «لأعلان دمشق فى السادس مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجى الست وكل من مصر وسوريا. وتقوم فكرة الأعلان فى الجوهر على أساس مبادلة الأمن العسكرى الذى توفره تواجد قوات عسكرية مصرية وسورية على أراضى الكويت والسعودية والامارات بالدعم الاقتصادى الخليجى لكل من سوريا ومصر.

ومن أهم المعالم التى ميزت هذا الأعلان أنه لم يشكل محوراً أو تجمعاً منفصلاً، بل طرح نظاماً مفتوحاً لأنضمام أى دولة عربية أخرى

تؤمن بمبادئه وأهدافه[١٠٠].

فأعلان دمشق عكس رغبة جارفة لدى الدول الموقعة عليه لتأكيد الهوية العربية والرغبة فى تحقيق الأمن الاستراتيجى لدول الخليج وربطه بالأمن القومى العربى، بما يمثل خطوه رائدة تسهم فى لم الشمل العربى ومواجهة التحديات التى تواجه دولة على المستويين الأقليمى والدولى.

الا أنه سرعان ما ثار الخلاف بين التصور العربى والتصور الخليجى وكانت فكرة المشاركة الإيرانية فى الترتيبات الأمنية للمنطقة هى أحدى منطلقاته.

فعلى حين ترى مصر أن أمن الخليج هو بالأساس عربى مع أمكانية التفاهم حول دور لإيران فيه، فإن التصور الإيرانى - والذى لم يشارك فى حرب الخليج يؤكد أن أمن الخليج أقليمى بالأساس وأن دور ايران فى هذا النظام محورى وقائد وهذا يدفعها إلى عدم تصور وجود دور لمصر فهى تستهدف استبعادها من أى ترتيبات أمنية خشية منافسة مصر لها على الدور الزعامى الذى تريده[١٠١].

ورغم أن الأطراف المعنيه بهذا الأمر مباشرة وهى دول الخليج وكذا الولايات المتحدة بوصفها كانت صاحبة الدور الأساسى فى إنهاء الأزمة - مازالا متشككين فى نوايا القادة الإيرانيين[١٠٢] الا أن دول الخليج ما زالت تحسب حساب اغضاب إيران الجاره القوية القريبة. فصحيح أنها، أو على الأقل العديد منها، يرفض أشراك إيران فى ترتيبات الأمن - الا أنها ما زالت حريصة على خطب ود إيران وعدم استعدائها عليها فى الوقت الذى لا يسلمون لها بمطلبها الأساسى وهو الدور المهيمن على النظام الأمنى

فى المنطقة.

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده السيد عبد الله بشاره أمين عام مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٦ مايو ١٩٩١ وعلق فيه على نتائج اجتماعات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون وفيها يتعلق بايران قال السيد عبد الله بشارة: «أن هناك أيضاً البعد الأقليمى للمنطقة، فدول المجلس لها علاقات مصلحة مع إيران بالذات، ولابد من تأمين الحوار وانجاحه معها وتحقيق منافع مشتركة وأقامة علاقات بين دول الخليج وإيران قائمة على المصالح المتبادلة والتعاون الاستراتيجى والتفاهم والاطمئنان.

وعلى صعيد آخر اجرت إيران محادثات مع المملكة السعودية وبحرين وقطر ودولة الامارات العربية لبحث إنشاء نظام دفاعى أقليمى للخليج للتصدى لأى اعتداء خارجى.

وعليه فقد فشل اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون بالقاهرة فى ١٠ نوفمبر ١٩٩١ فى بلورة تصور مشترك يتم الموافقة عليه من قبل الاعضاء فى ظل التعارض فى وجهات النظر بشأن قبول قوات مصرية وسورية تكون نواة لقوة أمنية عربية. وقد تبنت كل من الكويت وعمان التى يتقارب موقفها مع الموقف الإيرانى وجهة النظر المعارضة ففضلت الكويت المظلة الأمنية الغربية، ومارست عمان ضغوطاً على بقية دول المجلس وذلك لاعتبارها الوجود العسكرى المصرى والسورى انتهاكاً لتكامل المجموعة الخليجية. وأعلن المجلس أن ما قدمته القوات المصرية والسورية من مساندة إلى دول الخليج لا يعدو أن يكون تطبيقاً لأتفاقية الدفاع والتعاون المشترك.

وقد انتهى الجدل الأمنى باتاحة مجلس التعاون الخليجى الفرصة الكاملة لدول المجلس فى اختيار الترتيبات الأمنية المناسبة استناداً إلى طبيعته التعاونية التنسيقية دون فرض وجهة نظر معينة(١٠٣).

ومعنى ذلك أن مجلس التعاون قد فضل التعامل مع مسألة الأمن الخليجى بمعزل عن الاطار العربى وقد يكون لهذا الاتجاه أسبابه ومبرراته الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلى كانت الصدمة الناجمة من غزو دولة عربية لإحدى دول المجلس وتهديد بقية دوله، وهو ما لم يكن متوقعاً ابداً، ثم وقوف بعض الدول العربية إلى جانب العراق، ثم فشل مؤتمر القمة الذى عقد فى القاهرة بخصوص الأزمة، كل ذلك كان له أثره النفسى البالغ بقدر ما دلل على عدم جدوى التحرك من خلال الإطار العربى.

أما العوامل الخارجية التى دعمت هذا الاتجاه فقط تمثلت فى طبيعة الضغوط الدولية والأقليمية، الدولية جسدتها الولايات المتحدة الأمريكية التى عملت على الحيلولة دون تبلور «أعلان دمشق» وحاولت أن تنأى بمسألة الأمن الخليجى عن أى إطار عربى شامل.

أما الضغوط الأقليمية فقد تمثلت فى رغبة إيران - التى لم - تكن خافية - فى أن تلعب دوراً فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة باعتبارها طرفاً أساسياً فيها، هذا فضلاً عن تركيا وباكستان، الأمر الذى حتم على مجلس التعاون الخليجى النظر إلى المصالح الاستراتيجية لهذه الدول بعين الاعتبار فى تعامله مع مسألة الأمن.

ولأنه من المحتم دمج أمن الخليج فى نظام أشمل للأمن فان دول مجلس التعاون الخليجى خلصت إلى أنها ليست فى حاجة لدعم دفاعى مصرى

وسورى مقيم وأتجهت لأقامة خططها الأمنية على أساس ضمانات غربية وأمريكية تحديدا[١٠٤].

والحقيقة أن الكويت - نظراً لعمق تأثرها بما حدث كانت الأسبق فى قبول هذا الأتجاه، كما بدت عمان أكثر ميلاً لترجيحه، فقد فضلت الدولتان الأعتماد على الحماية الغربية وعلى الترتيبات التى يوفرها «التحالف الدولى» سواء كان ذلك فى إطار الأمم المتحدة أو خارجه.

وهكذا أتاحت التغييرات التى أفرزها الغزو العراقى للكويت فرصة كبيرة أمام صانعى القرار فى الولايات المتحدة لكى تدخل متغيرات أساسية فى الرؤية الأمريكية لمنطقة الخليج وعلى هذا أحتلت فكرة أقامة ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج مكانه متقدمة فى التصور الأمريكى فى وقت مبكر من نشوب الأزمة.

ففى بيان لوزير الخارجية الأمريكى جيمس باكر James Baker أمام الكونجرس فى ٥ سبتمبر ١٩٩٠، طرح Baker فكرة ضرورة إنشاء تحالف إقليمى وذلك للحد من التوجهات العدائية لنظام صدام حسين وأن ذلك التحالف سيتطلب وجوداً بحرياً دائماً فى الخليج خاصة وأن الأزمة الحالية - على حد قول Baker لن تكون الأخيرة فى منطقة الشرق الأوسط[١٠٥].

واشتملت الجهود الأمريكية لإرساء قواعد بنيه أمنية فى الخليج على العديد من القواعد التى تحكم تحركتها:

القاعدة الأولى: للولايات المتحدة مصالحها الخاصة بها فى أمن الخليج واستقراره ويجب أن تخطط الولايات المتحدة لتكون لها الكلمة العليا

فى عملية التخطيط الأمنى فى المنطقة.

القاعدة الثانية: تطوير أشكال من التعاون العسكرى الثنائى بين الولايات المتحدة من جهة واصدقائها من الدول العربية فى الشرق الأوسط. ويتمثل ذلك فى القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية وقوات دول مجلس التعاون الخليجى.

القاعدة الثالثة: منطق العلاقة بين الخليج والولايات المتحدة هو المنطق الذى يحكم قوى السوق(١٠٦).

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر بعين الارتياح إلى الوجود المكثف للقوات العربية فى المنطقة والتى يمكن أن تشكل نواه لقوة ضاربة تهدد مصالحها وإن وافقت على مبدأ الوجود المصرى والسورى فى المنطقة أثناء أزمة الخليج منعاً للحساسيات المتعلقة ببقاء قوات غربية فقط إلا أنها رفضت تبلور أعلان دمشق إلى صيغة تنفيذية.

إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هى الطرف الأساسى الذى يجب أن يسعى لصياغة الأمن فى الشرق الأوسط ووضع الترتيبات الأمنية بحكم أنها المتسفيد الأساسى وبحكم المصداقية التى اكتسبتها اثناء أزمة الخليج والثقة التى أولتها أياها الجماعة الدولية بحكم مواقفها من العدوان العراقى.

هذا وتواجه السياسة الأمنية للولايات المتحدة فى الخليج تناقضا بين حرصها على بقاء نفوذها وبين أحجامها عن أستبقاء قوات عسكرية بصفة دائمة فى المنطقة(١٠٧).

فما تهتم به الولايات المتحدة هو «القدرة على العودة بقوات عسكرية

كبيرة بعد أشعار قصير» إذا اقتضت الحاجة ذلك من أجل ضمان أمن المنطقة، إذ أنها لا ترغب فى وجود عسكرى ضخم بالقوات البرية لامد طويل مثل حاميات عسكرية أو قواعد عسكرية متكاملة للقوات البرية فى الخليج أو السعودية لذا فان الولايات المتحدة تحصر دورها العسكرى وترتيبتها الأمنية فى الآتى:

١-أقامة مخازن طوارئ للعتاد العسكرى والذخائر فى عدد مناطق فى السعودية والامارات العربية والكويت وعمان والبحرين.
٢-أقامة مركز قيادة متقدم لولايات المتحدة فى البحرين يكون مستعد لتوسيع نطاق الأعمال العسكرية الأمريكية فى مواجهة أى تهديد.
٣-إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج والقوات الأمريكية وقوات أوروبية أخرى.
٤-زيادة مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج.
٥-زيادة الوجود البحرى الأمريكى فى مياه الخليج وبصفة دائمة وبقوة كبيرة وهو أمراً بالغ الأهمية لها.
٦-مضاعفة الجهود الأمريكية لتدريب القوات المسلحة التابعة كدول الخليج ورفع مستوى ادائها القتالى.

أما دول الخليج وبعد مرور ٩ سنوات على الحرب فتبدو عاقدة العزم على إقرار الأمن فيها بالأستناد إلى القوة العسكرية الغربية بعد توفير البنية الأساسية العسكرية اللازمة من معدات ومنشأت وزيادة عدد قوتها ومستوى تسليحها وذلك بشراء صفقات ضخمة من السلاح. فرغم رفض المملكة السعودية لأى تواجد أجنبى على أراضيها حتى لو كان عربياً فقد تعاقدت على صفقات سلاح من الغرب تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار.

ويبدو أن الموقف السعودى الرافض لوجود قوات أجنبية على أرضه كان نابعاً من الخوف أن يؤدى الوجود الدائم للقوات الأمريكية إلى أثارة الرأى العام السعودى وأثارة بعض الجماعات المناهضة للتدخل الأجنبى الأمر الذى يضعف مكانة السعودية إلى حد كبير.

واتخذت الترتيبات الأمنية فى السعودية شكلاً مغايراً حيث تركزت فى مجالات التدريب المشترك ونقل الخبره والمناورات العسكرية المشتركة بالإضافة إلى إعادة تسليح الجيش السعودى بأسلحة ومعدات حديثة وزيادة حجمه إلى ٩٠ ألف جندى فى خلال فترة خمس سنوات بحيث يشمل فرقتين مدرعتين وفرقتين ميكانيكيتين وتحديث أمكانيات الدفاع الجوى من خلال بناء نظام الدفاع الجوى «درع السلام» Peace Shield والذى تولته شركة أمريكية فى مقابل حوالى ٨٠٠ مليون دولار(١٠٨).

أما البحرين وقطر فقد اضطلعتا بمسئولية تغطية الجانب البحرى فى الترتيبات الأمنية وإيواء مراكز القيادة الرئيسية للقيادة المركزية حيث تستخدم الموانئ البحرنية والقطرية لنقط إرتكاز بحرية لقطع الأسطول الأمريكى العاملة فى الخليج كجزء من الترتيبات الأمنية. كما تستخدم أيضاً القواعد الجوية والمطارات فى الدولتين لصالح القوات الجوية الأمريكية والأنجليزية والفرنسة. أما الكويت فقد استندت فى بحثها عن أمنها إلى ترتيبات الحماية الغربية.

إذ أقر مجلس الوزراء الكويتى فى سبتمبر ١٩٩١ اتفاقية للتعاون الدفاعى بين الكويت والولايات المتحدة لمدة عشر سنوات والتى لم تلق أى تحفظ من قبل مجلس التعاون الخليجى بأعتبارها صيغة ثنائية تبررها مخلوف

الكويت من تكرار الغزو العراقى حتى تتأهل القوة العسكرية الخليجية للنهوض بمسئولية حماية أمن دول المجلس.

وبناء على هذه الاتفاقية يتمركز حجم من القوات العسكرية الأمريكية (يقدر بحوالى لواء) بالأضافة إلى قوة تدخل سريع أخرى يمكن نقلها جواً بالطائرات يقدر حجمها بكتيبة مظلات. وبالاستناد إلى هذين العنصرين يمكن إتاحة الفرصة أمام باقى عناصر القوات الأمريكية للتدخل ومواجهة أى تهديد يحتمل وقوعه[١١٠] ومنذ إنتهاء الحرب قامت القوات المسلحة الكويتية بعدد من المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلاصة القول أن الكويت وهى تطلب الحماية الغربية فقط والأمريكية بالأساس كانت فى الواقع تشير إلى الاتجاه الكلى لدول الخليج نحو فك الأرتباط السياسى مع العالم العربى المصاحب بفك أرتباط أقتصادى حيث تميل دول الخليج إلى تعميق روابطها مع النظام الاقتصادى والمالى الدولى.

الخلاصة:

إذا اعتبرنا أن أزمة الغزو العراقى للكويت كانت بمثابة أخطر التحديات الأمنية التى واجهت مجلس التعاون الخليجى فيمكن القول بشكل عام أن أداء المجلس فى المرحلة التى أعقبت الغزو كان تكاملياً بشكل عام ونجح فى تماسكه، فلم يشهد أداء المجلس اضطرابات ملحوظة أو أختلافات ملموسة. إلا أن طبيعة المجلس - وفقاً لميثاقه - والتى تؤكد على أن المجلس ليس مؤسسة فوق قومية أو فوق الدول، إنما طبقاً للتقرير السنوى الذى أصدرته الأمانة العامة للمجلس سنة ١٩٨٥ فان المجلس يعكس إطاراً تعاونياً يعتمد على التنسيق الاقتصادى والتعاون الدفاعى، والتقريب السياسى بين دولة، وكما

صرح الأمين العام للمجلس من جانبه بأن تجربة مجلس التعاون تستند إلى صيغة واقعية لا تعتمد على قوالب دستورية أو التزامات صارمة[١١١] - كانت هذه الطبيعة بمثابة عائقاً أساسياً حد من فاعلية المجلس من ناحية، وشجع أو حفز على التصرف الفردى من جانب الدول الأعضاء وهى بصدد البحث عن أمنها. وبمعنى آخر فان هذه الطبيعة للمجلس كانت السبب الأساسى لفتح الباب لكل دولة فى تلبية احتياجاتها الأمنية على طريقتها الخاصة[١١٢] طالما أبقت على الحد الأدنى من التنسيق والتشاور والاتفاق على الخطوط العامة فى إطار المجلس. وقد انعكست سلبيات هذه الطبيعة على قرارات مؤتمرات القمة فى فترة ما بعد الأزمة - وهى من احرج المراحل - حين أعطيت كل دولة خليجية حرية أختيار الترتيبات الأمنية المناسبة لها مما أدى إلى تباين مواقف هذه الدول بشأن الأطراف العربية والأقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق فحقائق الواقع والتى تمثلت بموقف الدول الخليجية - وعلى رأسها الكويت - من أعلان دمشق أظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن أقامة نظام شامل للأمن العربى ما زال أمراً بعيد المنال. ولكن وفى ظل إدراك دول المجلس لعدم استطاعتها خوض حرب شاملة مع أى طرف، وإدراكها لوجود تهديدات أقليمية تفوق قدرات دول المجلس، ثم فى ضوء قدرة الولايات المتحدة على إعادة الاستقرار للمنطقة، كان لابد من التسليم بدور أكبر للولايات المتحدة التى ساعدتها الظروف الدولية ممثلة فى انهيار الاتحاد السوفيتى على الانفراد بهذا الدور.

فالفجوه بين الأمكانات الاقتصادية والقدرات العسكرية أدت إلى اعتماد دول الخليج على الحماية الغربية وخاصة الأمريكية، وأصبح الوجود الأمريكى المكثف مقبولاً نتيجة لدور الأخيرة فى تحرير الكويت.

وعلى امتداد السنوات التى اعقبت حـــرب الخليـــج تمســـكت الإدارة الأمريكية بسياسة أثارة مخاوف الدول الخليجية من خطر صدام حسين والعمل على ترسيخ الاعتقاد أن التواجد الأمريكى هو السبيل الوحيد لأحتواء العـــراق. وقد ثبت للمسئولين الأمريكيين أن هذا التوجه ذات جـــدوى. ففـــى زيارتـــه الأخيرة للمنطقة فى شهر أكتوبر ١٩٩٩ نجح كوهين وزير الدفاع الأمريكـــى فى أقناع الكويت بتعزيز الوجود العســـكرى الأمريكـــى وتوســـيع القواعـــد العسكرية هناك، وبدفع المسئولين الكويتين لتحمل مسئوليات مالية أكثر لتغطية تكاليف الحماية الأمريكية للمنطقة.

الهوامش

١- لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن راجع:
Paul Marantz & Blema S. Steinberg, ed., Superpower involvement in the Middle East, Dynamics of Foreign Policy, USA, 1985.
وزهير شكر، السياسة الأمريكية فى الخليج العربـــى، معـــهد الانمـــاء العربى، بيروت ١٩٨٢.

٢- Seith P. Tillman, The United States in the Middle East, Interests and Obstacles, Indiana University Press, Bloomington, 1982, pp.76 - 83,
قدرى قلعى، الخليج العربى، بيروت، دار الكاتب العربـــى، ١٩٦٥، ص ٢٦.

٣- لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الأمن فى السياسة الخارجية الأمريكية:
Roy C. Macridis ed., Foreign Policy in World Politics, New Jersey, 1958, p. 258.

٤- Charles A. Patrizia, "US Policy in the Arabian Gulf - A Long Term View, "American – Arabs Affairs, N° 22, Fall, 1987, pp 46 - 47.

٥- John W. Spanier, American Foreign Policy since World war 11, London 1962, p. 34;
Robert Schulzinger, American Diplomacy in the Twentieth Century, New York, 1984, p. 200; National Security Strategy of the United States, "An American Perspective", white House, January 1987, p5.

٦- لمزيد من التفاصيل عن السياسة السوفيتية تجاه المنطقة راجع:
Mark N. Katz "Soviet Policy in the Gulf States," Current History, January 1985,

وحيد رأفت، العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة ، منشأة المعارف ١٩٧٦.

Lenczowski G. The Soviet Union and the Persian Gulf, International Affairs vol XXXVII 1982 p. 314 - 317.

٧- اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية الدولية فى عالم متغير، قضايا ومشكلات، الكويت ١٩٨٣ ص ١٤، ١٥.

٨- Muray Gord, ed., Conflict in the Persian Gulf New York, 1981, p. 100.
أحمد فارس عبد المنعم، الدور السعودى فى الاستراتيجية الأمريكية، الساسية الدولية، العدد ٢٦٧ يناير ١٩٨١، ص ٨٨.

٩- لمزيد من التفاصيل راجع:
R.K. Ramazani, "Iran's Islamic Revolution in the Persian Gulf" Current History, January, 1985.

١٠- لقد أشار المارشال أوستينوف، وزير الدفاع السوفيتى فى ذلك الوقت إلى أن التدخل السوفيتى له سبب استراتيجى واحد الا وهو الخوف من نجاح الولايات المتحدة فى التغلغل فى افغانستان بعد خسارتها إيران، ذلك لكى تحافظ على وجود عسكرى على حدود الاتحاد السوفيتى الجنوبية.

١١- Christopher Van Hollen," Don't Engulf the Gulf "Foreign Affairs, Summer, 1981, vol 59, pp. 1964 - 1965.

١٢- بدء وجود حاجة حقيقية لدى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية للبترول بسبب الزيادة الواضحة والمستمرة فى معدلات الاستهلاك السوفيتى من البترول بنسبة فاقت معدلات الأكتفاء الذاتى وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره.

١٣- ليلى أمين مرسى، «التصور الامريكى لأمن الخليج» مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٢٦، العدد الأول ١٩٨٩ ص ١١ - ص ١٣.

١٤- Herman F. Eilts, "Security Considerations in the Persian Gulf" International Security, vol.2, Fall, 1989, pp. 78 - 80

١٥- راجع:

Kenneth N. Waltz "A Strategy for Rapid Deployment Force", International Security, vol. 5, Spring 1981, pp. 49 - 73

فوسائل الاعلام الأمريكية فى توضيحها لهدف قوة الانتشار السريع ضمنته حماية الأمن القومى الأمريكى وجعل سلوك الخصم داخل الأطار الذى لا يتعارض مع متطلبات هذا الأمن.

١٦- Thomas Moore, "A Last Search of US Bases in the Indian Ocean", Strategic Review, 1980, p. 80.

١٧- اسماعيل صبرى مقلد، «مسألة أمن الخليج»، الابعاد الاستراتيجية والسياسية، السياسة الدولية العدد ٧٠، اكتوبر ١٩٨٢، ص ٢١٩.

١٨- جمال على زهران، «القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الأقليمى، السياسة الدولية، العدد ٦٦، ص ١٠٤.

١٩- ليلى أمين مرسى مرجع سابق ص ١٨.

٢٠- زهير مرجع سابق ص ١٤١.

٢١- اسماعيل صبرى مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى، الكويت ١٩٨٤، ص ١٧١، ١٧٧.

٢٢- للمزيد عن مختلف المشاريع الأمنية للمنطقة أنظر «الصراع من أجل الخليج العربى،» دار الطليعه، بيروت، ١٩٧٨.

٢٣- السياسة الدولية مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٦٢ أكتوبر ١٩٨٠، ص ٨٩.

٢٤- لمزيد من التفاصيل عن الثورة الإيرانية راجع:
Martin Wright ed., Iran: The Khomeini Revolution, Long man, 1989.

٢٥- J.E. Peterson, Defending Arabia, London, 1986, Al Rumaihi, "Arabian Gulf Security", American Arab Affairs, winter, 1987 - 88, N° 23, p. 47.

٢٦- لمزيد من التفاصيل عن نشأة مجلس التعاون الخليجى راجع:
A. Kechichian, "The Gulf Co-Operation Council": Third World Quartly, vol. 7, N°41 October, 1988, pp. 853 - 881, John Christie, "History and Development of the GCC," Arab American Affairs Fall, 1986, N° 18, p. 1.
السيد عبد المنعم المراكبى، دول مجلس التعاون الخليجى، مكتبة مدبولى ١٩٩٨.

٢٧- فى هذا الصدد راجع:
عبد الله النفيسى، «منطقة الخليج بين البعدين العربى والأسلامى»، المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١٤٠، ١٩٩٠ ص ٩٦، ص ١٠٢.

٢٨- Ghazi Algosaibi, "The GCC and the United States: The Importance of Mutual Co-Operation, "American Arab Affairs, Winter 1987 - 1988, N° 32, p. 58.

٢٩- لمزيد من التفاصيل راجع:

Anthony H. Cord esman, The Gulf and the Search for Strategic Stability, west view Press, 1984; Robert G. Davis ed., Gulf Security into the 1980's, Stanford 1984; Shireen Hunter ed., Gulf Co-Operation Council: Problems and Prospects, Washington, George Town University, 1984.

٣٠- مقلد مرجع سابق أمن الخليج ص ١٨٠.

٣١- السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٥، يوليو ١٩٨١، ص ١٣٢.

٣٢- لمزيد من التفاصيل راجع:
علا عبد العزيز أبو زيد، التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية، بحث مقدم فى ندوة «مصر وأمن الخليج بعد الحرب» ٣٠ ديسمبر ١٩٩١.

٣٣- المراكبى مرجع سابق ص ٧٢.

٣٤- عبد الرزاق الفارسى، السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى ١٩٧٠ - ١٩٩٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٣٠.

٣٥- المراكبى مرجع سابق ص ٧٥.

٣٦- يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ ص ٢٦٩، ص ٢٧٢ ص ٢٧٥.

٣٧- J.E. Peterson, "The GCC and Regional Security", American Arab Affairs, N° 20 Spring 1987, pp. 62, 87, 69.

٣٨- لمزيد من التفاصيل راجع:

Ali Mohamed Khalifa, The United Emirates: Unity in Fragmentation, West view Press, 1979.

٣٩- محمد توفيق صادق، التنمية فى دول مجلس التعاون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٠٣ ص ١٠٣، ص ٢٠٧، والمراكبى ص ٢٦، ص ٢٧.

٤٠- نفس المصدر.

٤١- لبيان تفصيلى عن القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٠ ص ١٦٧.

Military Technology vol 1 Issue 13, 1985 p. 196 International Defence Review, vol 16 N° 10, 1983, p. 1408.

٤٢- The Military Balance 1984 - 1985, London N° 1155, p. 69, International Defence Review vol 13 N° 9, p. 1433.
الفكر الاستراتيجى العربى العدد ١٩ يناير ١٩٨٧، ص ٢٩٣، ص ٣١٢.

٤٣- J.C. H, Middle East Politics: The Military Dimension, New York, Praeger, 1969, pp. 24 - 52; John Keenan, World Armies, 2rd ed., 1983, pp. 506 - 13; Thomes L Mc. Naugher, "Arms and Allies in the Arabian Peninsula", Orbis vol 28 N° 3 Fall 1984 pp 489 - 526.

٤٤- انظر: قاسم محمد جعفر، ميزان القوى العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٥ ص ٩٠، ص ٩١.

٤٥- مرجع سابق ذكره The Military Balance p. 1155.

٤٦- Fouad. A. Al Farsy, "Contemporary Realities in Saudi - American Relations", Arab American, Fall 1988, N° 26, p. 83.

٤٧- دفعت الكويت ٣٢٧ مليون دولار لشراء صواريخ من طراز سام ٦ وسام ٨. انظر:

Military Technology vol IX, Issue, 13, 1985, pp. 190, 328.

٤٨- المستقبل العربى، ابعاد عربية ودولية لأزمة الخليج ملف رقم ١٦٨، ٢ - ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٠٦.

٤٩- Mc Naughter, Arms and Oil: US Strategy and the Persian gulf, California, 1983, pp 505 - 573.

٥٠- لمزيد عن وجهة النظر العراقية انظر:

Documentation: Origins of the Iran-Iraq Conflict, published by the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Iraq, 1987 in American Arab Affairs, N° 20, Spring, 1987.

٥١- لمزيد من التفاصيل راجع:

السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام العدد ٢٦٣ يناير ١٩٨١ ص ٧٠، ص ٧٥.

Abdil Ghani, J.M. Iraq and Iran: The years of crisis, London 1984, Chapter I, Karsh E. "Geopolitical Determinism: The Origins of the Iran- Iraq war," The Middle East, vol 44 N° 2 Spring 1990 p. 256 - 268.

٥٢- مقلد مرجع سابق ص ١٩٢، سيف الدين عبد الفتاح، عقلية الوهن، دراسة لأزمة الخليج، دار القارئ العربى، ١٩٩١، ص ١٠٢.

٥٣- السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام العدد ٦١، ١٩٨٠، ص ١٨٤.

Ramzani R.K. Revolutionary Iran: Chalenge and Response, in the Middle East, London 1988, p 57.

٥٤- M.E. El-Azhary, The Altitudes of the Superpowers towards the Gulf war, International Affairs, Autumn, 1983, vol 59, N° 4, pp 609 - 620.

٥٥- J.E. Peterson "The Gcc States after the Iran - Iraq war, American Arab Affairs, Fall 1988, N° 20, p. 99.
الخسائر المقدرة من الحرب بلغت ٢٠٠ إلى ٢٢٥ بليون دولار. هذا بالإضافة إلى قيام المملكة السعودية بشراء اسلحة للعراق من السوق الأوروبية وغيرها.

٥٦- النص الكامل للبيان الختامى للاجتماع الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى فى «التعاون» مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى، السنة الثانية العدد ٥ يناير ١٩٨٧ ص ١٥٥.

٥٧- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، الأهرام، ص ٢٠٩، ٢١٠.

٥٨- Joseph Wright Twinam, America and the Gulf Arabs, American Arab Affairs, Fall 1988, N° 26, p. 115.

٥٩- مرجع سابق El Azhary, p. 207.

٦٠- Frederick W. Axelgard, US policy in the Gulf. Asecond Look Current Affairs, December, 1987 p. 124.

Laila Amin Morsy, The American Foreign Policy Process and the Iran Contra Affair, Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research; vol XXVII, N° 2, 1990 pp 67 - 69

-٦١ Barry Robin, Drowning in the Gulf, Foreign Policy, p. 121.

-٦٢ Zbignew Brizinki Foreign Policy and the Constitution, federal Society Symposium, Washington D.C., November 6, 1987.

-٦٣ السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام العـدد ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠.

-٦٤ See: Michael Lenker, "The Effect of the Iran - Iraq Wa on Soviet Strategy in the Gulf "in Thomas Naff Gulf Security and the Iran - Iraq War, Washington 1985, Stephen Page, "The Soviet Union and the Gcc, American Arab Affairs, N° 20, Spring, 1987.

-٦٥ Joseph Wright Twinam, US interests in the Arabian Gulf, AAA N° 11, Summer, 1987; Charles Petrizia, US Policy in the Arabian Gulf, February, 19987, N° 22 p. 45, 52.

-٦٦ The Gulf American Strategic Interests and Military Options, Review Article, The Middle East vol 41, Autumn 1987

-٦٧ James H. Billington, Realism and Vision in Foreign Policy, Foreign Affairs, vol 65, 1987, p. 630.

-٦٨ Statement by Secretary of State George P. Shultz before the Senate Foreign Relations Committee, Washington Dc January 27, 1987 as published in Current Policy N° 911; American Arab Affairs, N° 20 Spring 1987, pp. 113 - 164.

٦٩- كما اتضح لنا من خلال مجموعة من لقاءات تمت مع بعض المسئولين الأمريكين بوزارتى الخارجية والدفاع وذلك خلال زيارتى للولايات المتحدة فى شهر نوفمبر ١٩٨٧.

٧٠- J.E. Peterson the Gulf: American Strategic Interests and Military options Review Article The Middle East Journal vol 41 N° 4 Autumn, 1987, p. 624.

٧١- Laurie Mgiroie, "The Superpowers and the Iran- Iraq War", American - Arab Affairs, Summer, 1987, N° 21, p. 18.

٧٢- Joseph Wright Twinam, "Reflections on Gulf Co-Operation with focus on Bahrain, Quatar and Oman, American Arab Affairs, p 15.

٧٣- فؤاد حمدى بسيسو، التعاون الانمائى بين اقطار مجلس التعاون الخليجى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٢٠.

٧٤- راجع: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ ص ٢٦٢، ص ٢٦٦.

٧٥- د. صلاح العقاد «نزاع الحدود بين العراق والكويت»، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٣، يوليو ٧٣، ص ١١١.

٧٦- د. عطيه حسين أفندى، الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١، ص ٤٧.

٧٧- لمزيد من التفاصيل راجع، السياسة الدولية، ملف العدد «الغزو العراقى للكويت»، العدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠.

٧٨- التفاصيل الكاملة فى: محمود بكرى، أمريكا فـــى الخليـــج، الاســـرار الكاملة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع القـــاهرة، ١٩٩١، ص ١٥١، ص ١٧٢.

٧٩- Tom Kono, Road to Invasion, American Arab Affairs, Fall 1990, N° 34, p. 38.

٨٠- كانت جريدة الجمهورية العراقية قد أكدت على أن العراق لـــن يســـاوم على حقوقه المشروعة.

٨١- زلزال الخليج: من الغزو العراقى إلى المجهول، سلســـلة كتـــاب الأهـــرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام، العدد (٣٢) اكتوبر ١٩٩٠، ص ٦، ص ٧.

٨٢- وثائق خاصة بالأزمة فى السياسة الدولية، مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (١٠٢) أكتوبر ١٩٩٠ ص ١٦٧.

٨٣- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة بالأهرام، عدد ١٠٥ يوليـــو ١٩٩١ ص ٣١.

٨٤- ابراهيم محمد حسين؛ الصراع الدولى فى الخليـــج، الغـــزو العراقـــى للكويت، مؤسسة الشراع العربى، ١٩٩٦ ص ١٠٢ - ص ١٠٤.

٨٥- زكريا حسين، العرب إلى اين، المكتـــب المصـــرى الحديـــث ١٩٩٩ ص ١٠٤.

٨٦- راجع:

Phebe Marr, The United States in the Middle East, Current History, vol 90, N° 552, January, 1991 p 5.

٨٧- The Road to War, Foreign Affairs, vol 70 N° 1, 1990/ 1991, p.3.

٨٨- Statement by Secretary Baker before the Senate Foreign Relations Committee, Washington D.C., October, 17, 1990. Published by the United States Department of State, Bureau of Public Affairs, Washington, D.C.

٨٩- لمزيد من التفاصيل راجع:

Documentation, American Arab Affairs, Fall 1990, N° 34, pp. 152 - 165, Robert G. Neumann, the Iraq crisis - and what then? Arab American Affairs, Fall 1990, N° 34, p. 5.

٩٠- مارسيل سيرل (ترجمة حسن نافعة، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد) مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ١٤٠.

٩١- لمزيد من التفاصيل عن الحرب راجع: السياسة الدولية، ملف العدد تحرير الكويت ورياح التغيير، عدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١.

٩٢- حصل الرئيس بوش على موافقة الكونجرس بمجلسيه على قرار مشترك يخوله السلطة الكاملة لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية لاخراج القوات العراقية من الكويت وتحقيق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة.

٩٣- Bernard Reich, the Multinational Force in the Persian Gulf, Current History, January, 1991, p. 8.

Based on Estimates from the Center for Defence Information November, 9, 1990.

هناك من يقدر حشد القوات الأمريكية بـ ٣٢٠ الف مقاتل و ٢٢٠٠ دبابه و ١٨٠٠ طائرة. أما القوات السعودية المشاركة فتقدر بـ ٧٩,٠٠ ألف مقاتل والكويتية بـ ٢٠,٣٠٠ زكريا حسين، مرجع سابق، ص ٤٠٣، ٤٠٤.

٩٤- زكريا حسين مرجع سابق ص ٣٩٤.

٩٥- يقدر اجمالى تكلفة الحرب بالنسبة للمملكة العربية السعودية بـ ٥٠ بليون دولار بما فى ذلك اعادة الأعمار والتسليح والكويت ٢٥ بليون دولار لأعادة التعمير.

٩٦- مرجع سابق United States Department of State pp 163 - 164.

٩٧- لمزيد من التفاصيل راجع:
عبد الله الاشعل، قضية الحدود فى الخليج، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٦.

٩٨- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة ١٩٩٨، العدد (١٣٢) ص ٣٧، ص ٣٨.

٩٩- النص الكامل لاعلان دمشق فى:
السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٠٥ يوليو ١٩٩١، ص ١٣٢، ص ١٣٣ وعدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩ ص ١٨٨.

١٠٠- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٩٩٩/١٦٨ ص ٩٦.

١٠١- علا عبد العزيز أبو زيد، التصور الإيرانى، مرجع سابق ص ٣٣.

١٠٢- Herman Fredrick Eilts, the Persian Gulf Crisis: Perspectives and Prospects, Middle East, vol 44, N° 2 Spring 1990 p. 22, Frank Carlucci, "National Security in Changing World, American Arab Affairs, N° 31, 1990 - 1991, pp. 22 - 23.

١٠٣- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩ ص ١٣٠، ص ١٣١.

١٠٤- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ص ٣٩، ص ٤٠.

١٠٥- مرجع سابق

Statement by Secretary Baker p. 163 - 164.

١٠٦- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ص ١٠٨، ص ١٠٩.

١٠٧- William Quandt, "After the Gulf Crisis, American Arab Affairs, Winter, 1990 - 1991, N° 35, p 14.

١٠٨- Abdul Aziz Bashir and Stephen Wright, Saudi Foreign Pocily after the Gulf War, Middle East Policy, vol 1, 1992, pp 109 - 110.

١٠٩- زكريا حسين مرجع سابق ص ٤١٣ - ص ٤٢٨.

١١٠- التقرير الاستراتيجى العربى ص ١١٢.

١١١- Emile A. Nakleh, "The Gulf Co-Operation Council Policies: Problems and Prospects, New York, Praeger, 1986, p 7.

١١٢- راجع: السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٩٩ عدد ١٣٦ ص ١٣٠، ص ١٣١، المستقبل العربى عـدد ١٦٨/ ١٩٩٩ ص ٩٧.